

نظم
مقدمة ابن رشد
في مذهب الإمام مالك رضي الله عنه

تأليف

عبد الرحمن الرافعي

من علماء القرن التاسع الهجري

ترجمته : منظومة مبطلات الصلاة لأول البكري سيدي محمد الرقيق
وعليهما تقريرات من شرح التتائي

يطلب من

مكتبة القاهرة
مطبعة النهضة العربية بدار الشرف بدمشق

مطبعة مجازي
دمشق الخامس حارة البيه الملاح

الأكليل

شرح مختصر خليل

للعامة الامام الشيخ محمد الامير الكبير

شيخ الاسلام والمسلمين في مذهب الامام مالك رضى الله عنه

وقد راجعه وعاق عليه فضيلة المحدث الكبير الشيخ عبد الله الصديق الغماري

وكتب مقدمته الاستاذ الشيخ عبد الوهاب عبد اللطيف المدرس بكلية

الشريعة . والحائز على العالمية من درجة أستاذ

وفي هذا الكتاب يقول عميد مذهب مالك الامام الخطاب

« هو كتاب صغر حجمه . وكثر علمه . وجمع فأوعى . وفاق أضرابه
جنسا ونوعا . واختص بتبيين ما به الفتوى . وما هو الأرجح والأقوى .
نسمع قريحة بمثاله ولم ينسج ناسج على منواله . اهـ »

وفيه يقول ابن غازي المالكي .

إنه من أفضل تفائس الأعلام . وأحق مارمق بالأحداق . « وصرفت
له همم الحذاق . عظيم الجدوى . بليغ الفجوى . بين ما به الفتوى . وجمع مع
الاختصار شدة الضبط والتهديب . واقتدر على حسن المساق والترتيب . فما نسج
على منواله . ولا سمح أحد بمثاله اهـ »

مطبوع طبعا متقنا على ورق جيد نباتي وأبيض في أكثر من ٥٠٠

صفحة من القطع الكبير ثمنه ٣٥ قرشا خالص البريد

مَنْ يُرِدِ اللَّهُ بِهِ خَيْرًا يُفَقِّهْهُ فِي الدِّينِ
(حديث شريف)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

قَالَ التَّقِيَّةُ (عَابِدُ الرَّحْمَنِ)	مِنْ بَعْدِ بِسْمِ اللَّهِ ذِي الْإِحْسَانِ
(الْحَمْدُ لِلَّهِ) التَّعْظِيمِ الْخَالِقِ	الْبَارِيَّ مِنْ غَيْرِ شَكْلِ سَابِقِ
تَحْمَدُهُ جَلَّ عَلَى الْأَلَاءِ	يَحْمَدُ مَنْ فِي الْأَرْضِ وَالسَّمَاءِ
لِأَنَّهُ الْمَوْصُوفُ بِالْحَمَائِدِ	رَبِّ لِكُلِّ نَاطِقٍ وَجَامِدِ
وَأَعْلَمُ هَذَاكَ اللَّهُ بِالسَّدَادِ	بِأَنَّهُ قَرَضَ عَلَى الْعِبَادِ
أَنْ يَعْلَمُوا ^(١) بِالْقَلْبِ وَاللِّسَانِ	فِي حَالَةِ السِّرِّ وَفِي الْإِعْلَانِ

(١) أى فرض على العباد أن يعلموا بقلوبهم في سرهم وينطقوا بألسنتهم ، ففوله في حالة السر وفي الإعلان تأكيد لقوله : أن يعلموا بالقلب واللسان ، وظاهره اشتراط النطق باللسان ، وإليه ذهب الجمهور ، فمن آمن بقلبه ولم ينطق بلسانه فهو كافر . وقال القاضي أبو بكر الباقلاني : لا يشترط ، وبه قال ابن رشد وهو ظاهر قول المدونة : لو أجمع على الإسلام بقلبه ، فاغسل له أجزأه ، وإن لم ينو الجنابة لأنه نوى الطهر ، ولما كان ظاهرها مخالفا للجمهور نسب ذلك ابن الحاجب للمدونة ، وأردفها بقوله : وهو مشكك . وقال بعض المتأخرين : لعله يجمع بين القولين بحمل الأول على غير المأزم على النطق ، والثاني على المأزم عليه ، واختلف العلماء هل الأفضل للكلف عند التلفظ بلا إله إلا الله مد الألف من لا النافية أو القصير ، فمنهم من اختار المد ليستشعر التلفظ بها نفي الألوهية عن كل موجود سوى الله تعالى ، ومنهم من اختار القصير لئلا تخترمه المنتبة قبل التلفظ بذكر الله . وفرق الرازي بين أن يكون أول كلمته بهصر ، وإلا فبيد .

أَنْ لَا إِلَهَ لَيْسَ إِلَّا اللَّهُ وَكُلُّ شَيْءٍ حَادِثٌ مِثْلُهُ
 فَهَاجِدُ الْمُحْدَثِ ذَاكَ هَاجِدُ إِذْ كُتِبَ مُنْتَقِرٌ وَحَادِثُ
 وَاللَّهُ دَائِمُ الْوُجُودِ وَالْقَدَمِ فَلَمْ يَزَلْ وَلَمْ يَسَاقِمْ عَدَمُ
 مُبْتَحَنَ مَنْ لَيْسَتْ لَهُ بَدَايَةُ وَلَا لَهُ خَدٌّ وَلَا نِهَايَةُ
 وَلَا لَهُ شَبَهٌ بِشَيْءٍ لَا وَلَا يُشَبِّهُهُ مَا فِي الْقَوْلِ خُيَلَا
 وَالشُّبُهَ لَا يَصِحُّ فِيمَنْ لَا يَرَى وَذَلِكَ وَهُمْ فِي الْقَوْلِ وَافِقَا
 جَلَّ عَنْ التَّشْبِيهِ وَالتَّشْبِيلِ هَذَا مِنَ الْمُتَقَدِّرِ الْجَلِيلِ
 وَأَنَّهُ لَهُ الصِّفَاتُ الْعَالِيَةُ حَتَّى عَلِيمٌ قَادِرٌ وَبَاقِيَةُ
 مُهَيِّئٌ مُصَوِّرٌ قَهَّارٌ مُدَبِّرٌ لَا تُدْرِكُهُ الْأَبْصَارُ
 لَهُ الْكَلَامُ وَتَسْمِيعٌ وَبَصِيرٌ لِكُلِّ شَيْءٍ مِنْ جَلِيلٍ أَوْ حَفِيزٍ
 لَا يَمُزُّ عَنْ عِلْمِهِ مِثْقَالُ خَرَدَلَةٍ يَأْتِي بِهَا الْقَتَالُ
 وَفَاعِلٌ يَفْعَلُ مَا أَرَادَهُ كَمَا لَهُ الْأَحْكَامُ وَالْإِرَادَةُ
 إِذْ مَالَهُ فِي مُلْكِهِ مِنْ مَانِعٍ جَلَّ عَنْ الْأَضْدَادِ وَالْمَنَازِعِ
 وَأَنَّهُ جَلَّ لَهُ الْأَسْمَاءُ قَدِيمَةٌ لَا يَدْرِكُهَا فَتْلُهُ *
 * لِأَنَّهَا كَلَامُهُ حَقِيقَةٌ لَيْسَتْ بِخَالِقٍ وَلَا تَخْلُوقَةٍ
 وَوَعَدَ اللَّهُ دُخُولَ الْجَنَّةِ مَنْ يُخَصِّمُهَا وَعَامِلًا بِالسُّنَّةِ

وَأَنَّهُ لَمْ تَكُنْ الشَّهَادَةُ ۝
مُحَمَّدٌ بِهِ نَبِيُّ الْإِسْلَامِ
جَسَدُهُ مَقْرُونًا فِي الْأَذَانِ
أَرْسَلَهُ إِلَى جَمِيعِ الْخَلْقِ
وَصَادِقٌ مُسَدِّقٌ لِقَوْلِهِ
فَهَذِهِ حَقِيقَةُ الْإِيمَانِ
فَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى مَا أُنْقَمَا
وَبَقِيَ سَجْدَةُ اللَّهِ فِي الْآيَاتِ
عَلَى نَبِيِّ خُصِّ بِالْجَلَالَةِ
إِلَّا بِذِكْرِ صَاحِبِ الرِّسَالَةِ
حَقَّقِهِ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِ السَّلَامِ
مَعَ اسْمِهِ كَذَلِكَ فِي الْإِيمَانِ
هُدًى مُمْ وَرَحْمَةً ذَا حَقٍّ
فِي كُلِّ تَابَعَةٍ بِهِ أَوْ قَالَ
وَاجِبَةٍ فَرَضُ عَلَى الْأَعْيَانِ
بِهِ عَلَى عِبَادِهِ وَتَمَّا •
نُثْنِي إِذَا بِأَنْفُسِ الصَّلَاةِ
مُحَمَّدٌ مُكْتَلِبُ الرِّسَالَةِ

(١) أى لم تكن الشهادة التى يحصل بها الدخول فى الإسلام وتم إلا بذكر
صاحب الزعامة ، وهو سيدنا وحبيبنا وشفيقنا محمد بن عبد الله بن عبد المطلب بأن
يصحده بالرسالة ، وهو عليه الصلاة والسلام أكرم الزاهدين ، ومن زعمه عليه أفضل
الصلاة والسلام خد الخبير على جلته من الجوع ، وقد عرضت عليه كنوز الأرض فلم
يرس ، هــ منها ، ولقوله النظم : لم تكن الشهادة وقوله : على الإسلام إشارة إلى
أنه يجب تقديم الشهادة على تال بالوحدانية على الشهادة لسيدنا رسول الله صل الله
عليه وسلم بالرسالة ، فلو عكس ذلك لم يصح إسلامه كما قاله الثورى عن القاضي
أحمد الحلبي ، وذكر الحلبي أن للولاية بينهما غير شرط ، فلو تراخى الإيمان بالرسالة
عن الإيمان بالله مدة طويلة صح ، وقول النظم : بين بالثبوت التحية والفاء : أى يتم ،
ويحصل أنه بالباء للوحدة والخاف من البقاء : أى على الإسلام ودام •
• عليه : قول السمعيل : اسمه فى التوراة أحمد غلطه ابن القيم بأن اسمه فيها
إنما هو محمد ، ولعل ما حكاه عن السمعيل تحريف من الكاتب لأن ذلك إنما هو
اسمه فى الإنجيل .

وَرَضِيَ اللَّهُ عَنْ الصَّحَابَةِ
وَأَسْأَلُ اللَّهَ بُلُوغَ الْقَصْدِ
وَرُبَّمَا لَقِينَهُ زِيَادَةُ
لِكَهْلٍ أَوْ شَيْخٍ أَوْ الصُّبْيَانِ
وَقَدْ أَدْنَتْ فِي صَلَاحٍ لِلخَلَلِ
لِكُلِّ ذِي لَبٍ مُدَاوٍ لِلْعِلَلِ
ذَوِي التَّقَى وَالْجَدِّ وَالْإِنَابَةِ
لِنُظْمِنَا [فَرَائِضَ ابْنِ رُشْدٍ]
تَزِيدُهَا كَيْ تَحْصُلَ الْإِمَادَةُ
أَوْ مَنْ يُرِيدُ عِلْمَ هَذَا الشَّانِ
لِكُلِّ ذِي لَبٍ مُدَاوٍ لِلْعِلَلِ

فرائض الوضوء

الْقَوْلُ فِي الْمَفْرُوضِ وَالْمُسْتَوْثَنِ
[فُرُوضُهُ] قَدْ وَرَدَتْ تِمْنَانِيَّةٌ
أَوَّلُهَا الْبَدَنُ يَغْتَسِلُ الْوُجْهَ
وَعَشْرَتَا الْيَدَيْنِ لِلْمَرَافِقِ
وَعَشْرَتَا الرُّجُلَيْنِ لِلْكَعْبَيْنِ
اتَّقِ النَّاسَ عَلَيْهَا أَتَجَمُّ
وَاتَّقِ فِي مَذْهَبِنَا جَلِيلُهُ
وَمُطْلَقُ الْمَاءِ مَعَ يَا قَارِي
وَالْخُلْفُ فِي الْقُورِ فِي التَّرْتِيبِ
وَيَسْقُطُ الْقُورُ مَعَ التَّسْبِيحِ
وَزَادَ غَيْرُهُ عَلَى هَذَيْنِ
وَالرُّءُوسُ عَلَى الْأَعْضَاءِ
مِنْ الْوُضُوءِ يَا أُولِي الْقُلُوبِ
إِقْضِ بِهَا فِي السَّرِّ وَالْعَلَانِيَةِ
كَأَنَّ مَتَبَّهَا عَلَيْهِ *
وَمَسْحُكَ الرُّءُوسِ بِمَاءٍ لَا صِقِ
فَهَذِهِ الْقُرُوضُ قَرَضٌ عَيْنِ
وَلَا خِلَافَ فِيهَا عَنْهُمْ يُسْمَعُ
وَبِالْإِتِّفَاقِ فِيهَا وَهِيَ النِّيَّةُ
وَهُوَ الطَّهُّورُ رَاكِدًا أَوْ جَارِيًا
نَقْلًا عَنْ ابْنِ رُشْدٍ اللَّيْسَبِ
وَالَّذِي كَرَّرُ يُبْقِيهِ عَلَى الْإِنْسَانِ
تَحْلِيلُنَا أَصَابِعَ الْيَدَيْنِ
مَعَ مُوَمِّعًا يَنْقُلُ الْمَاءَ

وَكُونَهَا طَاهِرَةً مِنَ الدَّنَسِ إِذْ لَا يَصِحُّ طَهْرُهَا مَعَ النَّجَسِ
وَقِيلَ فِي التَّرْتِيبِ قَرَضٌ وَاجِبٌ عَنْ مَالِكٍ يُرْوَى فَلَا يُجَابِبُ
ابْنُ رِيَادٍ قَالَهُ فِي الْمَذْهَبِ وَالسَّيِّئُونَ كَأَيِّ مُضْمَبٍ
وَاللَّهُ فِي تَنْزِيلِهِ قَدْ رَبَّنَا وَاسْتَعْمَلَهُ نَبِيْنَا وَصَوْبُهُ
قَدْ انْتَهَى الْقَرَضُ هُنَا فِي قَوْلِي لَكِنَّ فِي التَّرْتِيبِ قَلِيلٌ بِالسَّنَةِ
(الْقَوْلُ فِي سُنَنِهِ الْمُسَطَّرَةِ عِدَّتُهَا فِي النُّقْلِ اثْنَا عَشْرَةً)
خَمْسَةٌ فِي الرَّأْسِ بِاتِّفَاقٍ ^(١) مَضْمُومَةٌ مِنْ قَبْلِ الْإِسْتِنْشَاقِ ^(٢)
وَعَدَّ الْإِسْتِنْشَاقُ مِنْ ذَا الْقَنْ وَجَدَّدَ الْمَاءَ لِمَسْحِ الْأُذُنِ
وَالرُّؤْيُ لِلْيَدَيْنِ فِي الْمَسْحِ أَغْلَمَ مِنْ آخِرِ الرَّأْسِ إِلَى الْقَدَمِ
وَالْخُلْفُ فِي غَسْلِ الْيَدِ ابْتِدَاءً مِنْ قَبْلِ أَنْ تُدْخِلَهَا الْإِنَاءَ

(١) إن أراد الاتِّفَاقُ على كون الخمسة في الرأس فغير ظاهر للخلاف في الأذنين
هل هما من الرأس ، أو من الوجه ، أو ما يلي الرأس منه ، وما يلي الوجه منه ، أو ما
عضوان فائتان بأغصهما ، وإن أراد الاتِّفَاقُ على السنة فغير ظاهر أيضاً لوجود الخلاف
في المضمضة والاستنشاق؛ فإن ابن القاسم قال في تاركهما عمداً : يعيد في الوقت ، وعنه
لإعادة عليه ويستغفر ، وقال غيره : يعيد أبداً . قال العوفي : إما لكونهما عنده
واجبتين ، وإما للتلاعب والعبث .

(٢) ذكر في هذا الشطر مسألتين : الأولى : المضمضة ، وحقيقتها تطهير باطن
الغيم . وصفتها : أن يأخذ الماء فيه ، فيخضضه من شدة إلى شدة ، ثم يحجبه
ما استطاع كذا قال عبد الوهاب ، وتردد الفاكهاني في كون المضمضة من تمام السنة أم لا ؟
وأما ظاهر الشفتين ففرض ، وتعمل المضمضة قبل الاستنشاق . والثانية : الاستنشاق ،
وحقيقته : غسل داخل الأنف ، وصفته : جذب الماء فيه لحاشيته بنفسه ، وأما ما بدا من
الأنف فواجب ، ويستحب أن يبلغ فيها ما لم يكن مأثماً لحوف فساد صومعه بوصولي
نحوه لحلقه . د

وَمَسْنَعَةٌ ثَانِيَةٌ فِي الرَّأْسِ وَالْبَدَنِ مِنْ أَوَّلِهِ بِالْفَسْلِ
كَذَلِكَ مَا زَادَ عَلَى الْوَاحِدَةِ بَعْدَ غُحُومِ الْمَاءِ مَا فَهَمَ قَوْلِي
وَالْبَدَنِ بِالْيَمِينِ مِنْ قَبْلِ الْبَسَازِ وَالْفَسْلُ لِلْبَيَاضِ مَوْضِعُ الْعِذَازِ
كَذَلِكَ اسْتِيعَابُ مَسْنَعِ الْأَذْنَيْنِ مِنْ ظَاهِرٍ وَبَاطِنٍ وَصَحْنَيْنِ
وَالثَّامِنُ التَّرْتِيبُ بَيْنَ وَاجِبَيْنِ قَرْضًا وَمَسْنُونًا لَا غَيْرُ ذَيْنِ
[فَصْلٌ] وَلِلْوُضُوءِ قُلُوفَ فَصَائِلُ أَرْبَعَةٌ وَمِثْلُهَا يَأْسَائِلُ *
فَبَعْدَ يَسْمِ اللَّهِ فِي الْبِدَايَةِ اسْتِغْثَايَ الدَّكْرِ إِلَى الْهَيَاةِ
وَاجْتَمَعَ وَعَاءُ الْمَاءِ عَنْ يَمِينِكَ وَجَنَّبِ الْوُضُوءَ عَنْ خِلَافِكَ
وَقَلَّلِ الْمَاءَ وَخَلَّلِ الْيَدَيْنِ وَخَلَّلِ الرَّجْلَيْنِ أَيْضًا مِثْلُ ذَيْنِ
وَفِي السَّوَالِكِ خَصْلَةٌ جَلِيلَةٌ لَكِنَّهُمْ عَدَّوهُ فِي الْفَضِيلَةِ
فِي فِعْلِهِ قَالُوا رَضَاهُ اللَّهُ وَمُذْهِبُ رَوَاحِجِ الْأَفْوَاهِ
وَقِيلَ فِي تَخْلِيلِ شَعْرِ الْأَخْيَةِ قَرْضُ وَتَقِيلُ الْعَكْسُ يَا ذَا الْفِطْنَةِ
[فَصْلٌ] وَلِلْوُضُوءِ مَكْرُهَاتُ لَكِنَّهُمْ عَدَّوهُ فِي الْفَضِيلَةِ
عَدَّ ابْنُ رُشْدٍ فِي فُرُوعِ ثَابِتَةٍ وَلَيْسَ فِي الْمَسْحُوحِ إِلَّا وَاحِدَةٌ
وَكَرِهُوا وَاحِدَةً فِي الْفَسْلِ إِلَّا لِمَالِمٍ كَذَا فِي التَّقْلِ
وَلِلْمَاءِ مَا زَادَ عَلَى الْكِفَايَةِ فَبِدْعَةٌ جَاءَتْ بِهَا الرُّوَايَةُ
وَالْمَاءُ مَا مَاتَ مِنَ الْحَشْرِ فِيهِ كَعَقْرَبٍ وَكَالْفَرَاشِ

لَا يُكْرَهُ الْوُضُوءُ مِنْهُ قُلُوبُهُ
وَالْمَاءُ مِنْ قَمَرِ الدَّوَابِ الْقَاطِرِ
وَعُدَّ فِي الْمَكْرُوهِ كُلُّ مَاءٍ
وَيُكْرَهُ الْوُضُوءُ قُلُوبُهُ فِي آيَتِهِ
وَقِيلَ فِيهِ إِنَّهُ حَرَامٌ
وَمَا عَلَيْكَ خَرَجٌ فِي شُرْبِهِ
وَسُورُهَا فَذَلِكَ مَاءٌ طَاهِرٌ
مُسْتَعْمَلٌ خَالٍ مِنَ الْإِذَاءِ
مِنْ ذَهَبٍ أَوْ فِضَّةٍ مُسَاوِيَةٍ
وَمِثْلُهُ الشَّرَابُ وَالطَّعَامُ

نواقض الوضوء

[فصل] وَلِلْوُضُوءِ مُوجِبَاتٌ
تُوجِبُهُ فَأَلَا بِهَا خِلَافٌ
فَالنِّسَمَةُ الْأُولَى خُرُوجُ الْبَوْلِ
أَوْ مِنْ خُرُوجِ الرَّيْحِ أَوْ مِنْ مَذْيِ
أَوْ مِنْ خُرُوجِ الدَّافِقِ لِكُنْهٍ
وَعَانِطٌ وَالرَّيْحُ بِالشَّرْطَيْنِ
فَهَذِهِ الْأَخْذَاتُ وَالْأَسْبَابُ
فَيَحِبُّ الْوُضُوءُ بِالْمَلَامَةِ
وَإِنْ يَجِدُهَا لَا مِسْ خَذَ حَبْرَةٍ
وَمِنْ زَوَالِ الثَّقَلِ بِالْإِنْعَاءِ
وَمِنْ تَحَبُّطِ الْجُنُونِ أَيْضًا
تَنْسَقُ مِنْهَا حَكِي الرُّوَاةُ
وَتَنْسَقُ مِنْهَا عَلَى اخْتِلَافٍ
عَلَى سَبِيلِ عَادَةٍ مِنْ أَضِلٍ
أَوْ مِنْ خُرُوجِ غَائِطٍ أَوْ وَدْيِ
يَحِبُّ مِنْهُ النُّسْلُ نِلَتْ الشُّنَّةُ
وَالْوَدْيُ وَاللَّذْيُ بِتَغْيِيرَيْنِ (١)
ثَانِي يَهَا لِكِي بَنِي الصَّوَابِ
وَقَصْدُهَا لِلذَّةِ الْمُجَابَسَةِ
وَمِثْلُهَا الْقُبْلَةُ وَالْمُبَاشَرَةُ
أَوْ نَوْمٍ أَوْ سُكْرِ بِلَا انْتِرَاءٍ
مَهْمَا تَحَامَيْنِ مَسَّهَا تَوَضَّأَ

(١) هذا البيت ساقط في بعض النسخ ، وليس هو من كلام الناظم ، وهو مني
هيئت السابق ، وهو قوله : أو من خروج الريح الخ .

إِذَا كُلُّ عَالِمٍ بِهِ يَقُولُ وَالْخُلْفُ فِي اغْتِسَالِهِ مَتَّقُولُ
وَالْتَنَسُمَةُ الثَّانِيَةُ الْمُدَّامَةُ خُذَهَا وَكُنْ لِيْلَهَا مُتَمَلَّةُ
وَالْخُلْفُ^(١) فِي الْوُضُوءِ مِنْ مَسِّ الذِّكْرِ

وَبِالْوُضُوءِ مِنْهُ جَاءَنَا الْأَمْرُ

بِبَاطِنِ الْكَفِّ أَوْ الْأَصَابِعِ كَمَا أَتَى عَنْ صَاحِبِ وَتَابِعِ
وَالْخُلْفُ فِي التَّذَكُّرِ كَارِمَةٌ لِإِشْتِهَائِهَا
فَإِنْ تَكُنْ قَدْ أَلْطَقْتَ بِهَا تَابِلِي
وَالْخُلْفُ فِي الْقَبِيلَةِ إِنْ تَجَرَّدَتْ
عَنْ لَذَّةٍ وَقَصْدِهَا وَانْفَرَدَتْ
وَالْخُلْفُ فِي اللَّسِّ بِغَيْرِ لَذَّةٍ
وَالرَّفْضُ لِلْوُضُوءِ ثُمَّ الرَّدَّةُ
وَالْخُلْفُ فِي الْبُشْرَةِ فِي قَعْلِ ذِي الْمُبَاشَرَةِ
مَهْمَا بَدَتْ فِي قَعْلِ ذِي الْمُبَاشَرَةِ
إِلَّا وَضُوءٌ أَعْنَى أَهْلِ الْمَعْرِفَةِ عَلَى الَّذِي يَأْتِي بِهِذِهِ الصُّفَّةُ

(١) اختلفت الآثار فيه عنه عليه الصلاة والسلام فروى جماعة الوضوء من مسه
منهم : أبو هريرة وسعد بن أبي وقاص وابن عمر وجابر وأبو أيوب الأنصاري ،
وبسرة رضى الله عنهم ، وروى طلق بن علي قال : قدما على رسول الله صلى الله عليه
وسلم فجاءه رجل كأنه بدوي ، فقال يا رسول الله : ما ترى على الرجل إذا مس ذكره
بعد ما توضأ ؟ فقال : وهل هو إلا بضعة منك . واختلف في الوضوء بحسب اختلاف
الأحاديث فذهب جماعة إلى وجوب الوضوء مطلقا من مسه ، وذهبوا حديث طلق ،
وجعلوه مفسوخا بحديث بسرة ، وصحح أهل العراق حديث طلق .

وقالوا : هذه علة تم بها البلوى ، ولو كان الوضوء منه واجبا لبينه صلى الله عليه وسلم
لأمته ، ولعرفه أكابر الصحابة ، وأرادوا الجمع بين الأحاديث ، فقالوا : إن وجد اللذة
وجب الوضوء . وإلا فلا ، ومنهم من فرق بين العمد والنيان ، فجعل حديث بسرة
على العمد ، وحديث طلق على النيان ، واختلفت الروايات عن مالك ، واقتصر صاحب
المختصر على النقض بطلاق مس ذكره المتصل سواء مسه عمدا أو سهوا .

وَجَاءَ فِي الرِّفْضِ عَلَى مَا أَذْكَرُ لَا يَنْقُضُ الْوُضُوءَ وَهُوَ الْأَشْهُرُ
وَبِخِلَافِ الصَّوْمِ وَالصَّلَاةِ فَهَلَا كَذَا جَاءَ عَنِ الرُّوَاةِ
وَالشُّكِّ فِي الْحَدِيثِ يَأْذَا الْفَهْمِ وَالْخُلْفُ فِيهِ يَبَيِّنُ أَهْلَ الْعِلْمِ
فَيَبْتَدِي وَضُوءَهُ بِإِيَابَا وَقِيلَ لَا بَلَّ يَبْتَدِي اسْتِحْبَابًا
وَحَارِجٌ عَلَى خِلَافِ الْقَاعَةِ مِنْ السَّيْلَيْنِ فَعَرَفَ مَقَاتِي
كَتَلَسَ الرَّجْحُ نَعَمَ وَالْبَتُولِ فَلَا وَضُوءَ مِنْهُ يَأْذَا النَّيْلِ
وَيُسْتَحَبُّ قَالَ بَقِضُ الْحَذَقَةِ إِنْ لَمْ يَكُنْ فِي رِجْلِهِ مَشَقَّةٌ
أَنْ يَتَوَضَّأَ لِكُلِّ فَرَضٍ مِنَ الصَّلَاةِ بِالْوُضُوءِ الْمَخْصُ
وَالْمُسْتَحَاضَةُ عَلَى ذَا اللَّيْجِ إِذَا مَالَهَا عَنْهُ إِذَا مِنْ مَدَمَعٍ
وَالدُّودُ^(١) وَالْحَصَاةُ وَالْبَاسُورُ لَا شَيْءَ فِيهِ ذَا هُوَ الْمَشْهُورُ
وَالْبَسُّ فِي الدَّمِ^(٢) سَوَى غَسَلِ الدُّبُرِ
كَفَرَحَةٍ نَكَاتَهَا لِأَجْلِ ضَرَةٍ

(١) أى المشهور في كل واحد من الثلاثة عدم النقض ، وسواء خرج الأولان ببل أو لا ، ومقابل المشهور النقض في الأولين إن خرجا مبتلين ، وإلا فلا . والباسور بالياء الموحدة أعجمي : وجع بالمقدمة يورسها من داخل وخروج التآليل منها ، وبالتون عري : افتتاح عروقها وجريان الدم منها ومادتها ، وقيل : بالنجاسة للمقدمة . وبالتون للألف ، الأسفل للأسفل ، والأعلى للأعلى ..
« تكميل » لو رد الباسور يده عن عما يصيبها منه إن كثر الرد بها وإن كثر ما أصابها بغير تكرار الرد وجب غسلها ، ولو أصاب بلل الباسور ثوب صاحبه لم يلزمه غسله

(٢) يعنى ليس في الدم الخارج من الدبر غير غسله ، ولا ينقض الوضوء ، ولا خصوصية للخارج من الدبر بل والقيل كذلك في غير الخيش ، وكذا الخارج من البدن =

باب الغسل

[فصل] والنَّسْلُ شُرُوطُ بَادِيَةٍ وَمُوجِبَاتٌ يَتَّقِيهَا وَافِيَةٌ
شُرُوطُهُ الْبُلُوغُ وَالْإِسْلَامُ وَالنَّقْلُ وَالْفُدْرَةُ وَالْإِغْلَامُ
وَمِنْ شُرُوطِهِ دُخُولُ الْوَقْتِ وَسَابِعٌ قَالُوا بُلُوغُ الدَّعْوَةِ
وَمُوجِبَاتُهُ بِلَا إِشْكَالٍ عَلَى النِّسَاءِ وَعَلَى الرِّجَالِ
خُرُوجُ مَاءٍ دَافِقٍ لِلدَّهْرِ فِي النَّوْمِ كَانَ ذَلِكَ أَوْ فِي التَّيَقُّظَةِ
وَرَمَقِيبِ مَوْضِعِ الْخِتَانِ فِي أَيِّ مَا فَرَجَ مِنَ الْحَيَوَانِ
وَلَا يَقْطَعُ الْحَيْضُ وَالنِّفَاسُ وَلِخُرُوجِ الْحَيْلِ خُذْ قِيَامِي
وَقَطْعُهُ يَكُونُ بِالْجُفُوفِ أَوْ قَسَمَةٍ بَيْنَ صَا مِنَ الْمَعْرُوفِ
كَذَلِكَ إِنْ بَلَغَ أَفْصَى الْغَايَةِ خَمْسَةُ عَشْرِ هِيَ النَّهْيَةُ
وَعَايَةُ النَّفَاسِ قُلْ شَهْرَيْنِ هَذَا الَّذِي قَدْ صَحَّ دُونَ مَعْنَى
وَاخْتَلَفُوا فِي غُسْلِهَا إِنْ وَلَدَتْ بِلَا دَمٍ هَذَا الَّذِي قَدْ حَمَلَتْ
وَلَا يَحِلُّ الْوُطْءُ قَبْلَ الْغُسْلِ لِأَنَّهُ دَاءٌ كَذَا فِي النَّقْلِ
وَكَافِرٌ مَرَّةً بِمَا أَغْنَسَالِ مَهْمَا أَتَاكَ مُسْلِمًا فِي الْحَالِ
وَوُغْسَلُهُ يَكُونُ لِلْجَنَابَةِ وَمَرَأَةً لِلْحَيْضِ وَالْإِصَابَةِ

== لقصد أو غيره خلافاً لأبي حنيفة ، وكذلك الخارج من الفرجة والدليل لا يفي عنه إنا
نكاتها : أى فتحها ، أو عصرتها ، وظاهر كلام صاحب المختصر عدم الغنو مطلقاً ،
وليس كذلك بل يفي عما دون الدم .

بَيَانُ حُكْمِ الْمُسْلِمِ مِنْ فَرَائِضِ وَسُنَنِ وَفَضِيلَةٍ

[فصل] نَبِّينُ فِيهِ فَرَضُ الْمُسْلِمِ وَسُنَّةٌ مَشْهُورَةٌ فِي النَّفْلِ
فَالْفَرَضُ مِنْهُ عِنْدَ الْإِبْتِدَاءِ نَبِّئُهُ ثُمَّ طَهِّرْهُ الْمَاءَ •
وَالْفَرُوزُ وَالذَّلَكُ بِمَاءٍ يَصْحَبُهُ فِي قَوْلِ مَالِكٍ وَذَلِكَ مَذْهَبُهُ
مُسْتَوْعِبًا كَذَا يَجْمَعُ الْجَسَدَ بِالمَاءِ وَالذَّلَكِ وَإِمْرَارُ الْيَدِ
وَمَنْ تَكُنْ قَدْ قَصُرَتْ يَدَاهُ بِذَلِكَ بِالْمَنْدِيلِ أَوْ سِوَاهُ
وَالذَّلَكُ لَا يَصِحُّ بِالتَّوَكُّلِ إِلَّا لَدَى آفَةٍ أَوْ عِلِيلِ
وَالْقَصْدُ فِي الطَّهَارَةِ الْإِعَابَةُ إِذْ تَحْتَ كُلِّ شَعْرَةٍ حَنَابَةٌ
فَتَفْسِلُ الْفَرْجَ وَمَا حَاذَاهُ بِبَيْتِ الْفَرَضِ وَلَا تَنْسَاهُ
بِمَدِّ زَوَالِ مَائِهِ مِنَ الْأَذَى أَوْ مَعَهُ يَصِحُّ فِيهِ ذَا وَذَا
وَقَدَّمَ الْوُضُوءَ إِنْ أَرَادَتْهُ وَالْفُسْلُ يَكْفِي عَنْهُ إِنْ تَرَكَتُهُ
وَاحْذَرِ فِي الْأَغْتِسَالِ مِنْ مَسِّ الذِّكْرِ • فَيَجِبُ الْوُضُوءُ مِنْهُ إِنْ صَدَرَ
وَتَابِعِنْ تَحَابًُّا بِالرَّفْقِ تَحْتَ الْجَنَاحَيْنِ وَتَحْتَ الْحَلْقِ
وَسُرَّةً مُغْفًا وَمُغْفًا وَالدُّبُرَ إِسْتَرْخِ فِي غَسْلِهِ وَلَا تَسِرْ
لَأَنَّ مَخْرَجَيْكَ فِي الْجَنَابَةِ مِنْ جُمْلَةِ الْمَخَابِعِ الْغِيَابَةِ
وَتَحْتَ رُكْبَتَيْكَ ذَلِكَ يَجْمَعُ وَمِنْهُ الرُّنْقُ كَذَلِكَ يَتَّبِعُ
وَتَابِعِ الْعَقِبَ وَالْمَرْفُوتَا وَأَسْفَلَ الرَّجُلَيْنِ قُلْ وَجُوبَا
وَالْقِيَدَ اخْطِمْ رَأْسَهُ وَعُمَدَهُ وَبَيْنَ أَلْيَتَيْكَ وَهِيَ الْمَقْدَةُ
وَتَابِعِ الشُّقُوقَ وَالْأَعْكَانَا وَتَابِعِنْ مَا غَارَ حَيْثُ كَانَ

وَإِنْ يَكُنْ فِي قَعْلِهِ مَسْفَةٌ نَمَمَةٌ بِالْمَاءِ وَأَذْلُكَ قُوَّةٌ
إِلَّا صَمَاحُ الْأَذْنِ مَسْحًا يُفْعَلُ وَمَا عَمَلَا عَنْهُ سَجِيمًا يُغْسَلُ
وَحَلَّلَ اللَّحْيَةَ وَالْأَصَابِيحَا وَعَقَدَ الْأَنَامِلَ اغْتِسِلَ تَابِعَا
وَالْكَفَّ بِالْكَفِّ كَذَلِكَ يُغْسَلُ فِي حَالَةِ التَّخْلِيلِ أَوْ مُنْقَصِلُ
وَوَسَّخُ الْأُظْفَارِ (١) إِنْ تَرَكَتَهُ فَمَا عَلَيْكَ حَرَجٌ أَوْ زَلَّةٌ
وَأَجْمَعِ رُؤُوسَهَا يَوْسُطَ الْكَفِّ وَاغْسِلْ فَإِنْ غَسَلَ ذَلِكَ يَكْفِي
وَحَرَكَ الْخَاتَمَ فِي اغْتِسَالِكَ وَالْخُرْصُ وَالسَّوَارِثُ مِثْلُ ذَلِكَ
وَاحْطَظْ رَعَاكَ اللَّهُ ذِي الْحَاسِعِ لِأَنَّهَا فِي الطُّهْرِ كَالطَّوَابِعِ
[فَضْلٌ] وَبَعْدَ الْفَرْضِ تَتْلُوهُ السُّنَنُ

لِكَيْ يَجِي (٢) الْغُسْلُ عَلَى أَهْدَى سُنَنِ
فَسُنَنِ الْغُسْلِ (٣) وَضُوءِ قَبْلَهُ وَفِعْلُهُ فَرْضٌ فَضْلُهُ
وَسُنَّةٌ غُسْلُ الْيَدِ ابْتِدَاءً مِنْ قَبْلِ أَنْ تُدْخِلَهَا الْإِنَاءَ
كَذَلِكَ غَسْلُ الرَّأْسِ قَبْلَ الْجَسَدِ فَسُنَّةٌ قَالَ يَمَّا ابْنُ رُشْدٍ
وَالْيَدُ بِالْمِيَامِ فَلَتَمَعَا فِي سُنَنِ الْوُضُوءِ قَدْ تَقَدَّمَا

(١) هذا التخيير ظاهر في أنه منصوص عليه ، وقد قال الجزولي : لم أر في ذلك
مصرياً إلا أنهم قالوا : تخليط الأظفار من الفطرة ، فلا يؤدي لاجتماع الأوساخ فتصير لحة .
(٢) الباء من يجي ساكنة ، وقوله أهدى سنن بفتح السين : أى أهدى طريق .
(٣) ذكر أن من سنن الغسل : تهديم أعضاء وضوئه يريد كاملة مرة مرة بنية
الفرض فيه ، هذا والذي ذكره عياض وابن بشر وغيرهما أنه مستحب ، وانصر عليه
صاحب المختصر ، وقوله : غسل فضله : أى فضل تقديم أعضاء الوضوء ، ولا يريد
أنه فضيلة بعد حكمه بسننيتها لتأنيها .

وَفِيهِ بَاقِي سُنَنِ الطَّهَّارَةِ مَنَظُومَةٌ بِأَحْسَنِ الْعِبَارَةِ

باب فضائل الغسل

وَفَضْلُهُ الْبَدَنُ بِبِسْمِ اللَّهِ وَقِيلَةُ الْأَمْرَافِ فِي الْمِيَاءِ
وَعَسَلُ مَا بِهِ مِنَ الْأَذَاءِ وَخَلُّ الرَّأْسِ بِسَلِّ الْمَاءِ
وَاحْتِ عَلَى الرَّأْسِ ثَلَاثَ حَتِيَّاتٍ وَأَضْفِثِ الْوَمْرَةَ كُلَّ الْأَضْفَافِ
الْقَوْلُ فِي الْمَكْرُوهِ حَالُ الْغُسْلِ لِكُلِّ مَطْلُوبٍ بِهِ فِي النَّفْلِ
الْفُسْلُ مَكْرُوهٌ فَخُذْ قِيَاسَهُ فِي كُلِّ مَوْضِعٍ بِهِ تَجَاسَهُ
وَيُكْرَهُ الْفُسْلُ بِلَا اسْتِثْنَاءٍ فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ وَفِي الصَّخَارِ (١)
وَيُكْرَهُ الْفُسْلُ بِمَاءٍ مُتَمَسِّئًا وَيُكْرَهُ الْفُسْلُ بِمَاءٍ مُتَمَسِّئًا
وَالْمَاءُ إِنْ وَلَغَ فِيهِ الْكَلْبُ (٢) فَيُكْرَهُ الْفُسْلُ بِهِ وَالشَّرْبُ
لَكِنَّهُ فِي حَالِ الْأَضْطِرَّارِ أَبَاحَهُ قَوْمٌ مِنَ الْأَخْيَارِ
وَلَا يَصْرُهُ وَلَوْغُ الْمَرْءِ لِأَنَّهُمْ قَضَوْا لَهُ بِالطَّهْرِ
وَالطَّيْبِ يُجْزِلُ الطَّهَّارَةَ إِلَّا الَّتِي فِيهَا الْقَذَارَةُ
وَيُكْرَهُ الْفُسْلُ بِسُورِ الْكَافِرِ وَمِثْلُهُ مِنْ قَضَلَةِ الْخَنَازِيرِ
وَيُكْرَهُ الْكَلَامُ فِيهِ كَلَّا إِلَّا بِذِكْرِ اللَّهِ لَيْسَ إِلَّا

(١) ذكرها مع كونها داخلة في البر لئنه على كراهة ترك الاستنار بالموضع

الحال عن الناس .

(٢) قيد باليسير الذي لم يتغير كما في الوضوء ، واستطرد كراهة شربه ، ثم أضاف
أن عمل الكراهة حيث لا اضطرار ، وأما مع الاضطراب فأباحه قوم من الأخبار بالحاء
والباء جمع خبر : أي عالم ، أو بالحاء والياء جمع خير .

بيان فرائض التيمم وسننه وفضائله

بَابُ شُرُوطِ تَوْجِبِ التَّيْمُمِ وَفِي اثْنَتَيْنِ لِاخْتِلَافٍ فِيهِمَا
عَدَمُ وَجُودِ الْمَاءِ بِمَقْدَرِهِ ^(١) أَوْ عَدَمُ الْقُدْرَةِ عَلَى اسْتِعْمَالِهِ
يَلْمُزُ ^(٢) أَوْ زَيْدٍ أَوْ خَوْفِ السَّبَاحِ أَوْ خَائِفٍ عَلَى حَرِيمٍ أَوْ مَتَاعٍ
أَوْ عَاجِزٍ عَنْ دَلْوٍ أَوْ عَذْرِ حَصَلٍ ^(٣) أَوْ هَوَتْ وَقْتُ ^(٤) إِنْ بَاءَهُ اسْتَعْمَلُ
فَلَيْتَيْمِهِمْ وَلْيُصَلِّ فَرَضَهُ فِي وَقْتِهِ لِكَيْ يَنَالَ فَضْلَهُ
وَلَا يَصْرُهُ وَجُودُ الْمَاءِ مَعَ هَذِهِ الْأَعْذَارِ وَالْأَذَا
فَبَعْدَ عِلْمِنَا بِمَوْجِبَاتِهِ لَا بَدَّ مِنْ تَعْيِينِ مَقَرِّ وَضَائِهِ

باب فرائض التيمم

مَعْنَدَنَا فَرُوضُهُ ثَمَانِيَّةٌ مَحْصُورَةٌ فِي ذَا الْحِسَابِ دَانِيَّةٌ
أَوَّلُهَا النَّيَّةُ وَالصَّامِدُ وَهُوَ التُّرَابُ الطَّاهِرُ الْمَجِيدُ

- (١) فيجب التيمم إذا عدم الماء جملة ، أو ما يكفي منه لأن الناقص عن الكفاية كالعدم ، وإنما يتحقق عدمه بعد الجهد في طلبه . واعلم أن الطلب الواجب بقدر الوسع ، فلا تطيل بما ذكر فيه من التفصيل في الرفقة والمسافة ، فمن مالك : من الناس من يشق عليه نصف الليل .
- (٢) أي يخاف معه فوات النفس ، أو تلف عضو ، أو تلف منفعة ، أو حصوله باستعماله ، أو زيادته ، أو تأخر برئه . (٣) أي كجراح مانعة من استعماله .
- (٤) أي بسبب استعماله على أحد القولين ، وقيل : يستعمله ، ولو خرج الوقت وشهر القولين صاحب المختصر ، أو بسبب طلبه : أي لو طلبه لخرج الوقت وبقي عليه غلو الماء ، وعطش محترم معه من أدى أو غيره .

وَالضَّرْبَةُ^(١) الْأُولَى عَلَيْهِ بِالنِّدِّ وَالْمَسْحُ لِلْوَجْهِ عُمُومًا أَقْصَدُ
وَالْمَسْحُ بِالنِّدِّ إِلَى الْكُوعَيْنِ وَالْإِنْتِصَالُ فِيهِ فَرَضٌ عَيْنٌ
مُتَّصِلًا يَكُونُ بِالْمَبَادَةِ بَعْدَ دُخُولِ الْوَقْتِ لِأَزْيَادِهِ
لِكُلِّ فَرَضٍ يَبْتَدِئُ تَيَمُّمًا وَيَصِلُ النَّفْلَ بِهِ إِنْ سَلِمًا
وَالْفَوْرُ فِي مَقْرُوضِهِ مُتَدَوِّدٌ وَفِي الْوُضُوءِ خُلْعُهُ مَشْهُودٌ
هَذِهِ فُرُوضُهُ مُسْتَوْعِبَةٌ تَتَّبِعُهَا بِسُنَنِ مُرْتَبَةٌ •

باب سنن التيمم

وَاعْلَمْ يَا سُنَنَ التَّيَمُّمِ أَرْبَعَةٌ عِنْدَ ذَوِي التَّهَمِّمِ
الضَّرْبَةُ الثَّانِيَّةُ وَالْمَسْحُ إِلَى الْمَرَاتِقِ فَذَلِكَ شَرْحُ
وَالْبَدْءُ بِالْيَمِينِ وَالتَّرْتِيبُ وَنَقْصُهُ فِي آيَةٍ مَكْتُوبٌ
وَكَرِهُوا تَنَكُّبَهُ يَأْصَحُ قُلُهُ وَمَا عَلَيْكَ مِنْ جُنَاحٍ
فَبَعْدَ ذِكْرِنَا هَذِهِ الشُّنَنَ هَاكَ الْفَضَائِلُ بِإِلَافٍ خَيْرٍ وَمَنْ

باب فضائل التيمم

أَوَّلُهَا الْبَدْءُ بِبِسْمِ اللَّهِ وَالثَّانِي عَنْهُ لَا تَكُنْ بِسَاءٍ
فَعَلْنَا وَنَا التَّرَابَ قَدَّمُوا عَلَى جَمِيعِ مَا فِي التَّيَمُّمِ

(١) المراد بالضرب وضع اليدين على الأرض فقط . قاله في التلقين ، فن إطلاق
الضرب على الوضع تسامح خلافا لبعض الأشياخ حيث عكس ، وقال : إن في قول
القاضي : وضع اليدين تسامحا ، والمراد بالضرب بهما •

وَرَادَ بَعْضُ مَنْ ذَوَى الْقَوْلِ تَرَكَ التَّيَمُّمَ عَلَى الْقَوْلِ
مِنْ حَجَرٍ أَوْ مِنْ تُرَابٍ أَوْ زَمَلٍ وَعَكْسُ ذَا عَلَيْهِ قُلْ هُوَ الْعَمَلُ
تَيَمُّمٌ جَاءَ عَنِ النَّبِيِّ عَلَى حِجَارٍ حَائِطٍ مَبْنِيٍّ
وَلَا يَجُوزُ فَنَلَهُ فِي النَّعْصِ بِالْجِيرِ أَوْ بِنُورَةٍ أَوْ جِصٍّ
إِلَّا إِذَا يَكُونُ فِي الْمَادِنِ فَهُوَ صَعِيدٌ طَيِّبٌ كَأَنَّهُ

باب المسح على الخفين

الْقَوْلُ فِي الْمَسْحِ عَلَى الْخَفَيْنِ مِنْ بَعْدِ الْإِكْتِفَاءِ لِلرَّجُلَيْنِ
وَلَا يَجُوزُ الْمَسْحُ لِلْخَفَيْنِ إِلَّا بِأَمْرِ مُوجِبٍ شَرْطَيْنِ
لِبَسَهُمَا مِمَّا عَلَى التَّطْبِيرِ وَأَنْ يُكْتَمَلَ بِلاَ تَقْصِيرِ
وَيَبْتَطِلُ الْمَسْحُ بِطُولِ الدَّخْرِ أَنْ يُحْتَلَمَا بَعْدَ انْقِضَاءِ الطَّهْرِ
وَلَا يَجُوزُ الْمَسْحُ فِي الدَّوَائِرِ إِلَّا عَلَى الْأَخْفَافِ وَالْجَبَائِرِ

فرائض الصلاة وسننها ومستحباتها

(الْقَوْلُ فِي فَرَائِضِ الصَّلَاةِ^(١) وَسُنَنِهَا وَنَافِلَاتِ)

(١) وهي لغة الدعاء ، ومنه قوله تعالى : « وصل عليهم إن صلاتك سكن لهم » = أي دعواتك ، وهل سميت بذلك مجازاً لما اشتملت عليه من الدعاء ، أو من الصلوات وهما عرفان في الردف أصلهما الصلا عرق في الظهر يفترق عند عجب الذنب ، ولذا كتبت بالواو ، أو من الصلة لأنها تصل بين العبد وربه أقوال ، وقيل : غير ذلك ؛ وهي أفضل ما يقترب به إلى الله تعالى وأول عمل ينظر فيه يوم القيامة فإن أتى بها العبد بركوعها وسجودها ، وما أمر به فيها من طهارة حدث وخبث وغير ذلك من سائر أعمالها نظر في بنية عمله ، وإلا لم ينظر في شيء من عمله ، والمعلم قدرها ، ورضة شأنها =

فروضها في المدة اثنا عشرة سنة من بعدها مُنتَبِة
 * فَعَشْرَةٌ مُتَّفِقٌ عَلَيْهَا عِنْدَ الْجَمِيعِ فَاسْتَمِيعُوا إِلَيْهَا
 أَوْهَا مُتَّفِقَةٌ الْأَوْقَاتِ وَرَبَّيْتُ الدُّخُولَ فِي الصَّلَاةِ
 مَفْرُوضَةٌ تَكُونُ بِالتَّكْبِيرِ أَوْ تَبْنِيْلَهُ لَكِنْ بِالْيَسِيرِ
 وَفَعْلُهَا مُرْتَبِّ مُوَصُولُ كَيْفَ مَا فَعَلَهُ الرَّسُولُ
 ثُمَّ الْقِيَامُ وَالرُّكُوعُ وَالسُّجُودُ الرَّفْعُ مِنْهُ بِالنَّدِيمِ وَالْقُعُودُ
 وَقُدْرَةُ يَقْدَرُ إِيقَاعُ السَّلَامِ وَقَبْلَهُ قُلْ سُنَّةٌ وَلَا تَلَامُ
 وَكُلُّ الْعَشْرَةِ يَا ابْنَ سَارَةَ يَفْعَلُ الْأَسْتِغْبَالَ وَالطَّهَارَةَ
 فَهَذِهِ الْعَشْرَةُ بِاتِّفَاقٍ مِنَ الْجَمِيعِ وَبِلَا شِقَاقٍ
 وَعِنْدَهُمْ ثَلَاثَةٌ فِي الْمَذْهَبِ وَبِاتِّفَاقِهِمْ عَلَيْهَا فَخُصِبَ
 أَوْهَا تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ وَشَرْطُهَا النُّطْقُ وَفِي الْقِيَامِ
 وَبَعْدَهَا قِرَاءَةُ بِالحَمْدِ عَلَى الْإِمَامِ وَحُدَّةٌ وَالْقَدُّ
 وَالثَّلَاثُ التَّحْلِيلُ بِالسَّلَامِ لِلْقَدِّ وَأُمُومٍ وَالْإِمَامِ *
 وَخَمْسَةٌ عَلَى خْتِلَافٍ بَيْنَهُمْ فَهَذَا كَمَا وَلَا تَخَالَفُ شَأْنُهُمْ
 تَرْكُ الْكَلَامِ فِي الصَّلَاةِ فَرَضُ وَقِيلَ سُنَّةٌ حَكَاهُ الْبَعْضُ

== فرضت على نبينا صلى الله عليه وسلم فوق السبع سموات ليلة الإسراء ، بخلاف
 سائر الررائس ، فإنها فرضت بالأرض ، وهي مشتملة على حق الله تعالى : كالنية
 والتكبير والركوع والجلود ، وعلى حق الرسول صلى الله عليه وسلم : كالصلاة
 والتسليم ، والجهاد بالرسالة ، وعلى حق المكلف : كالدعاء لنفسه بالهداية ، وعلى
 حق الملائكة والصالحين . فلهذا كانت أفضل الأعمال بعد الإيمان .

وَالْخَلْفُ فِي الرَّفْعِ مِنَ الرَّكْعَةِ
وَسَتْرُ عَوْدَةِ وَطْأَتِ التَّوْبِ
وَالْإِعْتِدَالُ فِي الصَّلَاةِ كُلِّهَا
فَتَطْمِئِنُّ فَأَتَمَّا مُسْتَرَسِلًا
وَفِي الرَّكْعَةِ وَالسُّجُودِ تَطْمِئِنُّ
قَدْ انْتَهَتْ فُرُوضُهَا الْمُدَّةُ
وَأَعْلَمُ بِأَنَّ السُّنَّةَ الْمَوْكِدَةَ
أَوْفَى ثَمَانٍ عِنْدَ ذِي الْأَذْمَانِ (١)
فِي سَيِّئَاتِهَا نَقْصٌ مِنَ الصَّلَاةِ
كَتَارِكِ الْجَهْرِ قَوْلُ فِي الْجَوَابِ
وَتَارِكِ التَّشْهِيدَيْنِ الْإِثْنَيْنِ
وَتَارِكِ التَّخْبِيدِ أَيْضًا مَرَّتَيْنِ
فِي تَرْكِ كُلِّ مُسْتَقَرٍّ سُجُودٍ
وَطْأَتِ بَقْعَةٍ مِنَ الْمَسْمُوعِ
قَسَنَةُ وَالْمَكْسُ لِابْنِ وَهْبٍ
فِي الْخَفْضِ وَالرَّفْعِ وَفِي جُلُوسِهَا
وَفِي الْجُلُوسِ سَاكِيًا مُتَعَدِّلًا
وَقِسْمَةُ الْأَعْرَابِ مِنْهَا تَسْتَبِينَ
وَتَقْتَصِبُهَا سُنَنُ مَوْكِدَةٍ
تَارِكُهَا عِنْدًا صَلَاتُهُ فَائِدَةٌ
تُجْبَرُ بِالسُّجُودِ فِي التَّنْقِصَانِ
فَيَجِبُ الْجَبْرُ لِذِي الْحَالَاتِ
وَالشُّرُوعِ الَّتِي مَعَ أَمِّ الْكِتَابِ
وَتَارِكِ التَّكْبِيرِ أَوْ تَكْبِيرَتَيْنِ
وَقَائِمٍ زِدَهُ هُنَا مِنْ اثْنَتَيْنِ
قَبْلَ السَّلَامِ ذَا هُوَ الْمَنْصُودُ

(١) جمع ذهن : وهي الفطنة والحفظ ، والدهن بالتحريك مثله . قال الصحابي
الفرافري رحمه الله : التقرب إلى الله تعالى بالصلاة المفروضة المبرورة إذا عرض فيها الشك
أول من الإعراض عن ترقيعها ، والشروع في غيرها ، والانتصار عليها أيضا بعد
التزقيم أول من إعادتها فإنها منهاجه صلى الله عليه وسلم ، ومنهاج أصحابه والسلف
الصالحين ، والخير كله في الاتباع ، والشر كله في الابتداع ، وقد قال صلى الله عليه وسلم
« لا صلاتين في يوم » ، فلا ينبغي لأحد الاستظهار على النبي صلى الله عليه وسلم
وما قدره في الشرع ، والله سبحانه وتعالى لا يتقرب إليه بمناسبات العقول .

أَوْ بَعْدَهُ أَوْ أَنْتَ حِلٌّ فِي الْمَكَانِ أَوْ قُرْبَةً مُكَلَّفٌ فِي الْمَكَانِ وَالزَّمَانِ
فَإِنْ بَعْدَتْ أَوْ خَرَجْتَ الْمَسْجِدَ فَمَا عَلَيْكَ فِي صَلَاتِكَ ابْتِدَاءً
إِلَّا قِيَامُكَ مِنْ اثْنَتَيْنِ فَلْتَعِدِ الصَّلَاةَ دُونَ مَبْنٍ
وَعَنْ هَذِهِ الَّتِي ذَكَرْنَا مِنْ شُئْنِ الصَّلَاةِ بِإِذَا الْمُنَا
سُجُودُهُ بَعْدَ السَّلَامِ يُعْتَبَرُ كَالْجَهْرِ فِي الظُّهْرِ مِمَّا لَا يُنْظَرُ
وَكَالْكَلَامِ فِي الصَّلَاةِ سَاهِيًا^(١) أَوْ آكِلٍ شَيْئًا قَلِيلًا نَاسِيًا
أَوْ كَالَّذِي مِنْ رَكْعَتَيْنِ سَلَّمَ أَوْ زَادَ فِيهَا غَيْرَ مَا قَدْ لَزِمَا
أَوْ قَاعِدٍ بَعْدَ سُجُودِ الثَّلَاثَةِ وَمِثْلَهَا الْأُولَى كُفَيْتَ الْحَادِثَةُ
أَوْ قَامٍ مِنْ اثْنَتَيْنِ إِنْ رَجَعَ إِلَى الْجُلُوسِ بَعْدَ مَا مِنْهُ رَفَعَ
وَالنَّفْخُ فِي الصَّلَاةِ كَالْتَّكَلُّمِ وَالْخَلْفُ فِي التَّنَحُّجِ الْمُهْمَمِ
وَأُخْرَسَ وَأُنْكَمَ إِنْ شَارَهُ فَذَلِكَ عَنْ نُطْقِهِمَا عِبَارَةً
وَصَاحِكٌ مُفْتَقَةٌ وَشَبَهُهُ وَذَا كَثِيرٌ قَدْ يَطُولُ ذِكْرُهُ
فَكُلُّ هَذَا سَهْوُهُ زِيَادَةً سُجُودُهُ بَعْدَ وَقَا الْعِبَادَةِ
تَأْتِي بِهِ بَعْدَ السَّلَامِ قَاعِدًا أَوْ حَيْثُ مَا ذَكَرْتَ إِنْ تَبَاعَدَا

(١) أى الكلام القليل في الصلاة ساهيا يجد له بعد السلام ما لم يكثر فتبطل
صلاته . ناله غير واحد ، ومفهوم ساهيا أنه لو تكلم عامدا أو جاهلا بطلت صلاته ،
وهو كذلك في النامد انفاقا ، وفي الجاهل على المشهور ، ولو كان كلامه هذا واجبا
عليه كما قد أعمى وشبهه .
« فائدة » : ليست الحروف شرطا بل لو نطق كالحمار ، أو زعق كالغراب .
فهذا الكلام .

إِلَّا إِذَا كُنْتَ مَعَ الْإِمَامِ فَمَا عَلَيْكَ فِيهِ مِنْ تَلَامٍ
وَالْجَهْرُ وَالسِّرُّ مَعًا بِالْأَيْتَيْنِ عَمْدًا وَسَمَوًا عَلَيْكَ فِيهِ شَيْنٌ
وَالنَّفْصُ وَالزِّيَادَةُ إِنْ كَانَا فَاسْجُدْ وَخُذْ لِنَفْسِكَ يَمَانًا
قَبْلَ السَّلَامِ ذَا هُوَ الْمَقُولُ عَنْ مَالِكٍ أَنَا بِهِ أَقُولُ
(الْقَوْلُ فِي الْقِتَاعِ لِلنِّسَاءِ خَرَائِطُ كُنْ أَوْ إِمَامًا)
الْحُكْمُ فِي الْقِتَاعِ قَالُوا سُنَّةٌ فِي حَقِّ كُلِّ حُرَّةٍ مُسَيَّمَةٌ
وَأُلْحِقَ النَّاسُ بِهَا أُمُّ الْوَلَدِ فَمَا لَهَا عَنْهُ بِحِصَا لِلْأَبَدِ
وَأُمْرٌ بِهِ الْجَارِيَةُ الْمُرَاهِقَةُ لِأَنَّهَا بِالْبَالِغَاتِ لَأَحَقُّ
فَكُلُّ مَنْ صَلَّتْ بِلا قِتَاعٍ تُعَمِّدُ فِي الْوَقْتِ بِلا زِرَاعٍ
وَأَعْلَمَ بِأَنَّ سُنَّةَ الصَّلَاةِ مُؤَكَّدَةٌ قَدَّمَتْهَا وَالْآيُ
لَأَشْيَى فِيهَا لَا وَلَا يُؤْتَرُ وَهَذَا أَنَا فِي ذِكْرِهِ مُقَسَّرُ
رَفَعَ الْيَدَيْنِ عِنْدَ ذِي الْإِحْرَامِ وَبَعْدَهُ الْإِنْصَاتُ لِلْإِمَامِ
وَقَوْلُ آمِينَ وَرَدُّهُ السَّلَامُ عَلَى الْإِمَامِ وَالِدُعَاءِ ^(١) بِاخْتِشَامٍ

(١) قال ابن ناجي : وإذا تركه فلا سجود عليه ، ويمتثل أنه ذكره لبيته على مخالفة ابن يحيى وعيسى بن دينار في قوليهما تبطل صلاة تاركه ، لكن تزولت على ترك الطلأينة الواجبة ، وفي البيان إنما قال استجباً ، وقوله : باحتشام في بعض النسخ باختتام بتأخير من مشائين من فوق .
« تنبيه » : قال في المدونة لا بأس بالدعاء على الظالم ام . وهل يدعى على السلم العاصي بالسلم على غير الإسلام كما أنق به بعض شيوخ ابن ناجي محتجاً بدعاء موسى صلى الله عليه وسلم على فرعون حيث قال : « ربنا اطمس على أموالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا حتى يروا العذاب الأليم » . ولا يجوز له ابن ناجي ، وهو الصواب ، وليس في الآية دليل لأنه فرق بين الكافر المأيوس منه كفرعون وبين السلم العاصي ، وهل يجوز لمن العاصي اللعين أم لا ؟ قولان .

فِي حَالَةِ السُّجُودِ وَالْخُضُوعِ وَمِثْلُهُ التَّسْبِيحُ فِي الرَّكْعِ
وَقَوْلُهُ لِلْأُمُومِ رَبَّنَا لَكَ الْحَمْدُ حَمْدًا طَيِّبًا مُبَارَكًا
وَسُنَّةُ إِقَامَةِ السَّلَاةِ عِنْدَ أَدَائِهَا لَدَى الْأَوْقَاتِ
وَفِي صَلَاتِنَا عَلَى النَّبِيِّ ^(١) فِي آخِرِ التَّشَهُّدِ الْمَخْيِي
قُلْ سُنَّةٌ وَهُوَ الَّذِي أَجَاوَزَا وَقِيلَ فَرَضَ قَالَهُ الْمَوَازُ
وَقِيلَ فَرَضَ مَرَّةً فِي الْعُمُرِ بِلَا خِلَافٍ عِنْدَ أَهْلِ الدِّكْرِ
وَسُنَّةُ تَيَامُنِ السَّلَامِ وَالْخِلَافُ فِيهِ يَأْتِي فِي النِّظَامِ
وَمَا أَتَاكَ بَعْدَ ذَلِكَ فَهُوَ مُبَاحٌ فَسَمِعَ فَضِيلَةً وَلَا جُنَاحَ
كَالسُّنَّةِ وَكَالْقُنُوتِ وَالْإِمَامِ يَقُومُ مِنْ مَوْضِعِهِ بَعْدَ السَّلَامِ
كَذَا التَّيَامُنُ إِذَا سَلَّمْنَا وَالْأَخْذُ فِي الدِّكْرِ إِذَا صَلَّيْنَا
وَكَالْقِرَاءَةِ تَعْمَهُمْ شَرَحِي بِالطَّوْلِ فِي الظُّهْرِ نَعَمَ وَالشُّبْحِ
وَبِالتَّوَشُّطِ قَضَوْا فِي الْعَصْرِ وَمِثْلُهَا الْعِشَاءُ فِي ذَا الْقَدْرِ
وَالْقَصْرِ شَاعَ عِنْدَهُمْ فِي الْمَغْرِبِ حَتَّى قَضَوْا بِمَضْلِهِ فِي الْمَذْهَبِ
وَمِثْلُ ذَا وَشِبْهُهُ يَطُولُ وَتَضَدُّنَا التَّقْصِيرُ وَالتَّسْمِيلُ

(١) اختلف في الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في التشهد الأخير على ثلاثة أقوال : الفريضة ، وهو لابن المراز والشافعي . والسنية والفضيلة ، وهما قولان مشهوران شهرهما صاحب المختصر ، ومي فرض مرة في العمر بلا خلاف يعرف أهل الذكر .

الشروط التي توجب الصلاة

(باب) شروط تحجب الصلاة	بها وقد عيبتها الفضاة *
فهذه القاضى عياض عشرة	ونصفها عند ابن رشد ذكره
قال ارتجاع الحيف والناس	من غير خلف لا ولا قياس
والنفل والبلوغ والإنسان	وبدخول وقتها التمام
وإذا عياض ما هنا حالات	ما يكره في حالة الصلاة
كمثل من صلاته مدافعا	ليؤمل أو غائط أو هما مما
فكل ما يشغله عن فهمها	ففسد ولو مضى وقتها
وإن يكن شيئا خفيفا فيه	مضى على كراهة التثنية
وتكره الصلاة في حال النصب	وحالة الجوع كذلك والتعب
وشدة الحر وكثرة الشبع	وصيق الخفق إلى هذا تبع
وكرهوا إن كان شيء في القم	كخبر من جوهري أو درهم
وتكره الصلاة بالتخفيف	إلى التثنية أو التزويق
أو كرهوا الصلاة في المساجد	بين الأساطين قدح وباعد
وكرهوا القراءة المنكسة	بمكسر ما في المصحف مؤسسه
وكرهوا لمن يصل مع إناء	مساويا في الصف منه أو أمام
وكرهوا أن يغفل متاعه	في كفه كالنوب والبيضاة
وتكره الصلاة في المعاطن	وما نهى عنه من المواطن

كَالشُّوقِ وَالْحَمَامِ وَالطَّرِيقِ وَظَهَرَ بَيْنَ اللَّهِ بِأَصْدِيقِ
وَبُقْعَةِ الْمَزَابِلِ وَالْمَجْزَرَةِ وَبُقْعَةِ الْكُفَّارِ حَتَّى الْقَبْرِ
وَبَيْنَ أَهْلِ الْحَمْرِ وَالنَّجَاسَةِ كَتَارِكِ الصَّلَاةِ ذِي خَسَاةِ
وَمَوْضِعِ السُّجُودِ إِنْ كَانَ عَرَجٌ دَعَا وَمَا عَلَيْكَ فِيهِ مِنْ حَرَجٍ
وَبُقْعَةِ الْغَضَبِ كَذَلِكَ تُكْرَهُ وَالْخُلُوفُ فِيهَا قَدْ سَمِعْنَا خَبَرَ
وَسُنَّةُ التَّشَهُّدِ الْإِخْفَاءِ وَالْجَهْرُ كُرْهُ وَيَدِ الْقَضَاءِ

شروط الإمامة^(١)

وَبَعْدَ ذَلِكَ كُرِيَ فِي الْإِمَامِ شُرُوطُهُ كُلًّا عَلَى التَّمَامِ
فِنْ شُرُوطِهِ نَقُولُ الْوَاجِبَةَ الْقَتْلُ^(٢) وَالْبُلُوعُ^(٣) وَالْمُجَانَبَةُ^(٤)

- (١) هي لمة الانتداء ، والإمام القتدى به ، والمأموم الذى يقتدى بغيره .
والإمامة خصلة شريفة في الدين ، ومن شرائع المسلمين لحبر « أئمتكم شفعاً وكم .
فاختاروا بمن تستشفعون » ولما وصف بالشفاعة دل ذلك على فضله في نفسه وشرفه
وتبته ، وحصره في الشفاعة دليل على أن من ليس بشفييع ولا يصلح للشفاعة لا يكون
إماماً . قال عليه الصلاة والسلام : « إن سرركم أن تقبل منكم صلاتكم فليؤتكم خياركم »
فإنه وفد بينكم وبين ربكم » وللإمامة شروط لأجزاء ، وشروط كمال ذكرها الناظم
مقدماً شروط الأجزاء : أى الشروط الواجبة ، وهي ثمانية .
- (٢) فلا تصح إمامة مجنون مطبق بلا خلاف ؛ وفي غيره قولان ، وفي معنى
المجنون غير المميز كالسكران .
- (٣) فلا يؤم غيره . قال مالك : لا يؤم في النفل رجالاً ولا نساء ، وقال ابن
القاسم يؤم في اللقطة دون الفريضة وهو المشهور .
- (٤) فلا تصح من فاسق بمارحة ، وأما بالاعتقاد والتأويل ففيه خلاف ،
والمشهور صحة إمامته لأنه يعتقد القرب بعبادته ، فهو أحق من المأزم على ما يعتقد أنه
حصية لأنه لما لم يجنب ما نهى الله عنه لا يؤمن أن يترك ما أمره الله به من نحو
الطهارة والنية .
- (٤)

لِكُلِّ مَاغْنُهُ نَهَى الْكِتَابُ وَالشُّنَّةُ وَذَا هُوَ الْمَوَابُ
 وَكَرَّ مِنْ شَرْطِهِ يَكُونُ وَمُسْلِمًا وَلَا بِهْ جُنُوبُ
 وَعَارِفًا بِالْفِتْنَةِ فِيمَا يَلْزَمُ وَقَارِنًا لَا لَحْنَ فِيهِ يُعْلَمُ
 وَقَادِرًا عَلَى آدَاءِ فَرَضِهِ كَيْلًا يَكُونُ عَاجِزًا فِي مَرَضِهِ
 وَفِي الْجُمُعَةِ مُقِيمًا حُرًّا وَعَارِفًا بَيَوْمِهَا مُقَرًّا *
 وَيَنْبَوِي فِيهَا أَنَّهُ إِمَامٌ وَالْجَمْعُ فِيهَا قَالَهُ الْأَعْلَامُ
 وَفِي صَلَاةِ الْخَوْفِ أَوْ مُسْتَخْلِفًا يَنْبَوِي كَمَا ذَكَرْتُ فِيهِ آثِمًا
 وَالرَّائِبُ مَهْمَا يُصَلِّي وَخَذَهُ يَنْبَوِي وَلَا يَجْمَعُ فِيهَا بَعْدَهُ
 وَغَيْرُ هَـ هَـ وَمَا تَلِيهَا لَا يَنْبَوِي أَنَّهُ إِمَامٌ فِيهَا *
 وَقِيلَ بَلْ فِي سَائِرِ الصَّلَاةِ يَنْبَوِي كَذَا جَاءَ عَنِ الرَّوَاةِ
 وَمِنْ شَرْطِهِ عَلَى الْكَمَالِ مُنْزَهًا فِي الْقَوْلِ وَالْأَفْعَالِ
 ذُو حَسَبٍ بِرٍّ وَمَعْرُوفٍ النَّسَبِ ذُو خُلُقٍ وَذُو مَقَامٍ فِي الْحَسَبِ
 يَعْرِفُ بِالسَّيِّمَةِ إِذَا تَرَاهُ نَظَافَةِ الثَّوْبِ وَمَا حَوَاهُ
 وَحَسَنَ الْوَجْهِ وَحَسَنَ الصَّوْتِ مُرَاعِيًا لِلدِّينِ فِي الْوَقْتِ
 مُكْتَمِلَ الْأَعْضَاءِ خَالٍ مِنْ شَلَلٍ وَمِنْ غُرُوجَةٍ وَمِنْ كُلِّ الْخَلَلِ
 فَيَتَّقِي فِيهِ تَجَمُّعَ الْعَاهَةِ لِأَنَّهُ الْمُوصُوفُ بِالشَّفَاعَةِ
 وَزَادَ فِيهِ بَعْضُ أَهْلِ النَّقْلِ مِنْ حَقِّهِ قَالُوا كَبِيرُ السَّنِّ

وَمِنْ شُرُوطِهِ الَّتِي لَا تَقْدَحُ مَكْرُوهَةً لَكِنَّ فِيهَا يُسْتَحُ
إِمَامُهُ الْأَلَكِينُ^(١) وَالْخَمِيَّ وَمَنْ لَهُ لَقَطٌ كَأَنْجَبِيٍّ *
وَالْأَلْتَمَّ وَالْعَبْدَ وَالْمَهْمَامَ وَمِثْلُهُ الْأَعْرَابِ وَالسُّسَامَ
وَقَوْلُ الَّذِي يُكَرِّرُ الْحَرْفَ ابْتِدَاءً كَمَنْ يُكَرِّرُ سِينَهَا تَرَدُّدًا
وَأَغْلَفَ وَأَفْطَحَ وَمُبْتَدِعَ وَابْنُ الزَّنَا وَلِلْجَمِيعِ مُتَّبِعَ
وَأَلْحَقَ النَّاسُ بِهِ الْوَأَوَاءَ وَاللَّثَ وَالشَّمَتَامَ وَالْفَأَاءَ
ثُمَّ الَّذِي تَبْقُضُ الْجَمَاعَةُ وَمَنْ لَهُ الْمَنْظَرُ وَالْإِطَاعَةُ
وَأَخِذَ عَلَى الصَّلَاةِ أَخْرًا فِي كُلِّ ذَا كُرْهُ شَهِيدٌ يَدْرَى
إِلَّا إِذَا يُعْطِيهِ نَيْتُ الْمَالِ فَذَلِكَ قُلٌّ مِنْ أَطْيَبِ الْحَلَالِ

(١) هو الذي لا يستطيع لإخراج بعض الحروف من مخارجها أصلاً أو يخرجها مغيرة ، وذكر الناظم فيه الكراهة ، ومضى صاحب المختصر فيه على الجواز . وهو جنس تحت أنواع : الأول التثام ، وهو الذي ينطق أول كلامه بباء مكررة . الثاني الأرت بالثناة القوية وهو الذي يجعل اللام بباء ، وقيل : من يتنغم حرفاً في حرف . الثالث : الألتغ بالثلثة . قال في القاموس : اللفة بالضم : تحول اللسان من السين إلى التاء ، أو من الراء إلى العين أو اللام أو الباء ، أو من حرف إلى حرف ، أو أن لا يتم رفع لسانه وفيه تفل . الرابع الطمطم : وهو الذي كلامه يشبه بكلام المجنى . الخامس القمقام : وهو الذي لا يكاد صوته يتقطع بالحروف . السادس الأخن ، وهو الذي يشرب صوت خياشيمه شيء من الحلق . السابع الأغن : وهو الذي يشرب صوته شيء من الخياشيم ، وهو مقلوب ما قبله ولعل معناه واحد . الثامن الفأفاء وهو الذي يكرر الفاء . التاسع الأنجيم : وهو الذي لا يفرق بين الصاد والظاء ، واللكنة تجمع ذلك كله ، كذا في الشرح ، وبني المههمام ، وهو الذي يكرر الهاء ، والسسام : وهو من يكرر السين كما فسره الناظم بقوله : وهو الذي ألح . والوأواء : وهو من يكرر الواو . والث : وهو الذي لا يبين الكلام .

بيان حكم الاقتداء بالإمام

(باب) ذكرت فيه الاقتداء
والاقتداء واجب الطاعات
تنوي به في حالة الإجماع
تتبعه في كل قول وعمل
وكل ما زاد على الفرض فلا
وسهوه سهو إليك مثله
وسهوك للسنة هناك بحمل
لن أراد علمه وشاء
وواجب عليك في الصلاة
أنك مؤتم بذا الإمام
بما اختوى الفرض عليه واشتمل
يُتبع فيه سهوا أو مؤولا
تتبعه فيه وإن فعلته
والفرض لا فالهكذا مدخل

بيان حكم السهو

(باب) بيان السهو في الصلاة
السهو يقتربك في الأفعال
فإن طرأ في فرضها المفهومة
ولما يُجبر بالإنكار به
فإنه يأتي بها في نورها
يرجع من حيث انتباهه إلى
يقرأ فيها ثم بعد ذلك
وقيل بل رجوعه مخدودا
ومن هنالك يصير رافعا
وحكمه مفصلا سياتي
وهيئة الأفعال والأقوال
فالفرض لا يُجبر بالسجود
كن سها عن ركعة وينتبه
قبل الركوع في التي يأتيها
حال القيام كيف كان أولا
ويطعن راسا كما ويرفع
حتى يصير راسا مستويا
ومنه يهوى السجود خاضعا

وَيَمْحُضُ فِي صَلَاتِهِ إِلَى التَّنَامِ
وَإِنْ يَكُنْ مُنْتَبِهاً فِي الثَّانِيَةِ
يَجْعَلُهَا أُولَى عَلَيْهَا يَنْبَغِي
• وَالسُّجُودَ مَرَّةً لِلزِّيَادَةِ
وَإِنْ يَكُنْ مُنْتَبِهاً فِي الثَّالِثَةِ
وَفِي السُّجُودِ هَاهُنَا دَقِيقَةٌ
وَإِنْ يَكُنْ مُنْتَبِهاً فِي الرَّابِعَةِ
وَرَكْعَةً يَأْتِي بِهَا بِالحَمْدِ
نَمْ سُجُودُهُ لِيَكُونَ بَيْنَ
هَذَا تَتِمُّ السُّهُورُ فِي الْأَفْعَالِ
الْأَصْلُ فِي السُّهُورِ عَنِ الْأَفْعَالِ
لِأَنَّهُ صَلَّى عَلَيْهِ اللهُ
قَالَ يَارَسُولَ رَبِّ النَّاسِ
فَرَجَعَ النَّبِيُّ لِلصَّلَاةِ
فَبَقِيََتْ مُنْفَتِحَةً لِلْأَبَدِ
فَالْحُكْمُ فِي رُجُوعِهِ إِنْ ذَكَرَ
فَأَنَّهُ يَرْجِعُ بِالْإِحْرَامِ
وَهَكَذَا يَقُوبُ وَيَنْتَبِهُ
وَالْحَلْفُ فِي صَلَاتِهِ إِنْ رَجَعَ

وَيَسْجُدُ لِكُنْهُ بَعْدَ السَّلَامِ
وَقَدْ وَفَى رُكُوعَهَا عَلَاتِيَةً
وَيُلْغِ مَاقَبْلُ لِأَجْلِ الشَّيْءِ
بَعْدَ السَّلَامِ تَحْصُلُ الْإِفَادَةُ
صَلَاةً ثَانِيَةً وَثَابِتَةً
يَعْرِفُهَا ذُو الْبَحْثِ وَالْحَقِيقَةِ
صَلَاةً ثَالِثَةً مُتَابِعَةً
رَابِعَةً بِهَا تَتِمُّ الْعَدُّ
قَبْلَ السَّلَامِ فَأَخْتِيزُهُ بِاعْتِنَا
وَيَقْتَفِيهِ السُّهُورُ فِي الْأَفْعَالِ
حَدِيثُ ذِي الْيَدَيْنِ فِي السُّؤَالِ
مِنْ بَعْدِ الْأَنْصِرَافِ قَدْ أَنَاةُ
أَقْصَرَتْ صَلَاتُنَا أَمْ نَأْمِي
وَتَمَّ بِأَحْسَنِ الْمُهَيَّنَاتِ
لِكُلِّ مُؤْتَمِرٍ بِهِ وَمُقْتَدِي
شَيْئًا بِهَا مِنْ فَرْضِهِ مُقَدَّرًا
إِنْ لَمْ يَزَلْ عَنْ ذَلِكَ الْقَامِ
لَا بَدَّ مِنْ إِحْرَامٍ أَنْ يَأْتِيَ بِهِ
مِنْ غَيْرِ إِحْرَامٍ كَذَا قَدْ مُيِّمًا

فَإِنْ تَبَاعَدَ الزَّمَانُ وَالْمَكَانُ أَوْ مِنْ خُرُوجِ مَسْجِدٍ قَدْ اسْتَبَانَ
 قَلْبُهُ الصَّلَاةَ بِالإِقَامَةِ مُفَرِّدًا أَوْ تَابِعًا إِمَامًا
 وَالْحُكْمُ فِي الْأَقْوَالِ كَالْأَعْمَالِ يَعْرِفُهُ كُلُّ لَبِيبٍ تَالِي
 وَأَعْلَمُ بِأَنَّ عِدَّةَ الْأَقْوَالِ ثَلَاثَةٌ فَرَضٌ عَلَى التَّوَالِي
 أَوَّلُهَا تَكْبِيرَةُ الْإِحْرَامِ لِقَدْ وَالْمَأْمُومِ وَالْإِمَامِ
 فَمَنْ سَهَا عَنْهَا كُنْ تَعَمُّدَةً صَلَاتُهُ قَالُوا خِدَاجٌ فَاسِدَةٌ
 وَبَعْدَهَا ^(١) قِرَاءَةُ بِالْفَاتِحَةِ فِي كُلِّ رَكْعَةٍ أُنْتَنَّا وَارِضَةٌ
 لِقَدْ وَالْإِمَامِ فِي الْقَوْلِ الْحَرِيِّ وَالْخَلْفِ ^(٢) فِي إِسْتِقْطَاعِهَا مِنْ أَكْثَرِ
 لَكِنْ فِي إِسْتِقْطَاعِهَا قَدْ بَيَّنُّوا إِعَادَةَ الصَّلَاةِ ذَلِكَ اسْتَحْسَنُوا
 وَأَحْسَنُ الْأَقْوَالِ فِي إِسْتِقْطَاعِ صَلَاتِهِ يُعِيدُ لِاخْتِطَاطِ

(١) أى بعد تكبيرة الإحرام قراءة الفاتحة . واختلفت في البسلة : هل هى آية منها أولا ؟ ومذهب مالك أنها ليست آية منها ، ولا من غيرها من أوائل السور ، ومثله لأبى حنيفة وأحمد ، ومذهب الشافعى رضى الله عنه أنها آية منها ومن أول كل سورة ، ولكل دليل ، وعندنا فى السر يكفى فى قراءتها حركة اللسان ، ولو لم يسمع نفسه .

(٢) أى كما لو أسقطها من ركعة واحدة من ثلاث أو أوسع على القول بوجوبها فى الكل أو الجبل . قال ابن رشد : اختلف فى ذلك على ثلاثة أقوال . أحدها : يسجد قبل السلام وتصح صلاته : ثانيها : يلغى الركعة . ثالثها : يسجد قبل السلام ، ويعيد الصلاة أى صلاة كانت ، وهو ظاهر المدونة ، وقيل : إنما ذلك إذا كانت الصلاة ثلاثية أو رباعية كما رواه مطرف . واختلف اختيار ابن القاسم . فمرة أخذ بالإلقاء ، وهو قوله فى الصلاة فى المدونة ، ومرة أخذ بالإعادة ، وهو قوله فى الوضوء فيها ، وإن تركها من ركعتين فأكثر أعاد الصلاة قولاً واحداً .

وَكُلُّ مَنْ انْقَطَعَ فِي الصُّبْحِ فَقَالَ فِيهِ مَالِكٌ ذُو النُّصْحِ
صَلَاتُهُ لِأَجْلِ تَرْكِ الْحَمْدِ يُعِيدُهَا فِي سَهْوِهِ وَالْعَمْدِ
وَمَنْ سَهَا (١) عَنِ السَّلَامِ سَلَّمَ إِنْ كَانَ فِي مَكَانِهِ مُلْتَزِمًا
وَإِنْ يَكُنْ بِالْقُرْبِ أَوْ تَبَاعَدًا فَقَدْ ذَكَرْنَا حُكْمَهُ مِنْ قَبْلِ ذَا

بيان حكم المسبوق

الْقَوْلُ فِيمَنْ أَدْرَكَ الصَّلَاتَا وَالْبَعْضُ مِنْهَا قَدْ مَضَى وَفَاتَا
قَدْ ذَكَرَ الْأَشْفَاعَ مِنْهَا كَانَتَيْنِ يَقُومُ بِالتَّكْبِيرِ لِلْيَاقِينِ
وَمَذَرَكَ الْأَوْتَارِ مِثْلُ الْوَاحِدَةِ يَغْيِرُ تَكْبِيرَهُ فَخُذَهَا قَاعِدَةً
وَلَا يَقُومُ يَفْضُ مَا قَدْ فَاتَهُ حَتَّى يَنْبِي إِمَامُهُ صَلَاتَهُ
فَإِنْ يَكُنْ سَهْوًا عَلَى الْإِمَامِ سَجَدَهُ مَعَهُ عَلَى التَّمَامِ
وَاخْلُفَ فِي سُجُودِهِ بِمَدِّ السَّلَامِ لِكُنْهُ يَفْعَلُ مَا فَعَلَ الْإِمَامُ
ثُمَّ يَقُومُ بَانِيًا أَوْ قَاضِيًا أَوْ جَامِعًا لِلْحَالَتَيْنِ آتِيَا
فَيَبْتَدِي الصَّلَاةَ بِالْبِنَاءِ وَخَتَمَهَا بِكُوفٍ بِالْقَضَاءِ
يَجْعَلُ مَا أَدْرَكَ مِنْهَا أَوَّلًا عَلَيْهِ يَنْبِي ثُمَّ يَمْضِي مُكْمَلًا
يَكُونُ فِيهَا كَالْمُصَلِّي وَخَدَهُ وَفِي الْقِرَاءَةِ يَصِيرُ ضِدَّهُ
يَقْرَأُ نَحْوَ مَا قَرَأَ الْإِمَامُ قَاضٍ لَهَا مُتَّبِعًا أَخْكَامَ
فَيَجْعَلُ الْبِنَاءَ فِي الْأَوَّلِ وَيَجْعَلُ الْقَضَاءَ فِي الْآخِرِ

(١) يعني أن من سها عن السلام سلم إن كان جالساً في مكانه ، ومثله من شك
هل سلم أم لا ؟ فإنه يسلم إن كان في مكانه ، ولا شيء عليه .

فَتَكْمِلُ الصَّلَاةَ بِالْأَدَاءِ وَيَحْتَدُّ اللَّهُ عَلَى الْوَفَاءِ
وَمَذْرُوكِ الشَّهْدِ الْآخِرِ مَرَّةً يَأْنِ يَقُومَ بِالتَّكْمِيلِ
بيان حكم سهو الوضوء والغسل

(القول في النسيء^(١)) في حال القمل من غسل أو وضوء أو من البدل
إعلم^(٢) هَذَا اللَّهُ إِنْ نَسِيتَا شَيْئًا مِنَ الْوُضُوءِ أَوْ سَهَيْتَا
فَإِنْ تَكُنْ ذَكَرْتَ مِنْهُ الْفَرَضَ مِنْ قَبْلِ أَنْ تَحِفَّ مِنْكَ الْأَعْضَاءُ
فَأَفْعَلْهُ وَأَقْلُ بَعْدَ مَا يَلِيهِ عَلَى الَّذِي التَّرْتِيبُ يَقْتَضِيهِ
فَإِنْ تَبَاعَدَتْ^(٣) أَوْ الْمَاءُ بَعْدَ وَجَفَّتِ الْأَعْضَاءُ فَأَفْعَلْهُمَا مَا أَحْدُ
فَلْتَقَمَلِ النَّسِيءَ دُونَ غَيْرِهِ لِأَجْلِ قَدِّ الْمَاءِ عِنْدَ ذِكْرِهِ
وَإِنْ ذَكَرْتَهُ^(٤) وَقَدْ صَلَّيْتَا عِدَّةً وَعِدَّاهَا لَا تَرَاغٍ وَقَفْنَا

(١) لما تقدم حكم النسيان في الصلاة ذكر حكم ما إذا نسي شيئا من الوضوء ،
أو من الغسل ، أو من بدلها ، وهو النسي ، وكان الأحسن تقديم هذا على السهو
في الصلاة لكنه تبع في ذلك الأصل للنظم .

(٢) النسيان والسهو واحد : وهو النفلة عن الشيء ، والألف في نسيان وسهيتا
للإطلاق ، ولو قال : سهوتا بالواو لكان صوابا ، ومعنى كلامه أن من ذكر فرضا
من فرائض الوضوء يريد غير النية ، فسهوا لا كان أو ممسوا ، قليلا كان كلمة أو كثيرا
كاليدن ، وكان تذكره بذلك بحضرة الماء ، وقبل جفاف الأعضاء ، فإنه يأتي
بالنسي مع ما يليه شرعا .

(٣) أى وإن ذكرت النسي بعد جفاف الأعضاء وقبل الصلاة وتباعدت
أو الماء بعد ، فإنك تغسل للنسي وحده ، والمراد جفاف الأعضاء المعتدلة في الزمان المعتدل .

(٤) أى وإن ذكرت الفرض للنسي بعد أن صليت فإنك تعيده وتعيد الصلاة
التي صليتها لفقد شرطها وهو الطهارة ، إذ فقد بعضها كفتقد كلها ، وقوله : عده أمر
من الإعادة ، وقوله : لا تراغ وقتا : أى في إعادتها مطلقا سواء كان وقتها باقيا
أو ماضيا .

وَإِنْ ذَكَرْتَ فِي الصَّلَاةِ مَا قَطَعَا وَافْعَلْ هَذَا اللَّهُ ذَاكَ الْمَوْضِعَ
إِذَا وَاجِبٌ عَلَيْكَ عِنْدَ الذِّكْرِ فَنَسِيتَهُ فِي التَّوْبِ
وَإِنْ تَرَكْتَ نَفْسَهُ جِهَالَةً فَلْتَبْتَدِ الطُّهْرَ لِكُلِّ حَالَةٍ
وَالْعَمْدُ وَالْجَهْلُ هُمَا سَبَبَانِ فَلْتَبْتَدِ الْأَوَّلَ ثُمَّ الثَّانِي
وَالنُّسْلُ كَالْوُضُوءِ فِي التَّسْبِيحِ حُكْمُهُمَا فَرَضٌ عَلَى الْأَعْيَانِ
فَإِنْ تَكُنْ ذَكَرْتَ مِنْهُ شَيْئًا عِذَا مَا لَمَّا اسْتَقْبَلْتَهُ لَكِنَّهُ
إِنْ كُنْتَ فِي الصَّلَاةِ فَاَنْصِرْ مَكِيلًا وَلَا تُعِدْ مَا نَأَتْ مِنْهَا أَوَّلًا
قَدْ انْتَهَى سَهْوُ الْوُضُوءِ وَنَجَزَ وَبَعْدَهُ قَالَ الضَّرِيرُ فِي رَجَزٍ
النُّسْلُ إِنْ صَلَّيْتَ أَلْفَ رَكْعَةٍ تُعِيدُ إِنْ تَرَكْتَ مِنْهُ لَمَعَةً
فَإِنْ تَكُنْ نَسِيتَهَا غَسَلْتَهَا وَتَبْتَدِي الطُّهْرَ إِذَا جَهِلْتَهَا
وَافْعَلْ كَذَا فِي الشُّكِّ إِنْ أَتَاكَ وَلَقَدْ لَعَنَهُ إِنْ هُوَ اعْتَرَاكَ
وَكُلُّ فَرَضٍ مِنْ عِبَادَةٍ سَقَطَ يُفْسِدُهَا فِي عَمْدِهِ وَفِي الْفَرْطِ

بيان حكم صلاة الجماعة

(بَابُ) صَلَاةِ النَّذِّ وَالْجَمَاعَةِ وَحُكْمُهَا عِنْدَ ذَوِي الْبِرَاعَةِ
مُسْنُونَةٌ جَاءَتْ بِهَا الرُّوَايَةُ وَقِيلَ بَلْ فَرَضَ عَلَى الْكِفَايَةِ
يَلْزَمُ أَهْلَ كُلِّ مِصْرٍ وَالْقُرَى وَشَرَطَهَا تَجَاعُةً مُقَرَّرًا
ثُمَّ الْأَذَانُ وَالْإِمَامُ الرَّائِبُ وَمَسْجِدٌ لَا بُدَّ مِنْهُ وَاجِبُ

فَإِنْ أَبَوْا عَنْ قَتْلِ ذَا وَحَادُوا إِهَانَةً فَيَجِبُ الْجَهَادُ *
وَأَعْلَمَ بِأَنَّ أَفْضَلَ الطَّاعَاتِ صَلَاتُنَا فِي أَوَّلِ الْأَوْقَاتِ
فَاعِلُهَا جَمَاعَةٌ لِلْأَجْرِ قَالُوا تَقِيهِ مِنْ عَذَابِ الْقَبْرِ
لَأَنَّهُمْ تَسْمُو صَلَاةَ الْغَدِّ بِدَرَجَاتٍ قَدَرُهَا فِي الْعَدِّ
سَبْعٌ وَعِشْرُونَ وَقِيلَ أَكْثَرُ وَأَوَّلُ عِنْدَ الرُّؤَاةِ أَشْهُرُ
وَتَارِكُ صَلَاتِهِ جَمَاعَةٌ أَسْقَطَ مِنْهَا الْأَجْرَ وَالشَّفَاعَةَ
فَإِنْ يَكُنْ عَمْدًا بِلاَ عُذْرٍ ظَهَرَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ ^(١) أَنِّي يَأْفَاقِي
وَيَبْتَغِيهِ فِي الْحَيَاةِ وَالْمَمَاتِ مُفَارِقُ جَمَاعَةٍ فِي النَّارِ
وَفِي الْقُبُورِ يَا لَهُ مِنْ مَضْجَعٍ يَلْبَسُهُ الْبُخْبُورُ لِكُلِّ ذِي حَيَاةٍ
يُضْرَبُ بِالْمَطْرَاقِ أَوْ بِالْمَقْمَعِ

(١) أشار بذلك إلى ماورد من طريق ابن عباس رضى الله عنهما قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من تهاون بالصلاة عاقبه الله بخمسة عشر عقوبة : سنة منها في الدنيا ، وهي أن يرفع الله البركة من رزقه ، ولا يبارك له في حياته ، وينزع سبعا للصلحين من وجهه ، وليس له حظ في دعاء الصالحين ، ولا يؤجر على عمل يعمل من أعمال البر ، ولا ترفع له دعوة في السماء . ومنها ثلاثة عند الموت ، وهو أن يموت ذليلا جائعا عطشانا ، ولو سقى مياه الأرض لم يرو من عطشه . ومنها ثلاثة عند القبر ، وهي أن يضيق عليه القبر حتى تختنف أضلاعه ، ويوكل الله به من يعذبه إلى يوم القيامة ويكون عليه ظلمة ووحشة إلى حين يبعث منه . ومنها ثلاثة يوم القيامة ، وهي أن يوكل به ملكا يسحب على وجهه في المحشر ويحاسبه حسابا شديدا ، ولا ينظر الله إليه يوم القيامة ، ولا يزكبه ، وله عذاب ألیم ، ثم تلا رسول الله صلى الله عليه وسلم : (تخلف من بعدهم خلف أضاعوا الصلاة واتبعوا الشهوات فسوف يلقون غيا) » . أخرجه المصنف .

وَيَلْقَى رَبَّهُ عَلَيْهِ خُضْبَانٌ فَيَأْتِيهَا مِنْ خُسْرَةٍ وَخُسْرَانٌ
فَتَسْأَلُ اللَّهَ يَقِينًا ذَا الدَّذَابِ وَيَهْدِيَنَا إِلَى الرَّشَادِ وَالصَّوَابِ
وَلَيْسَ فِي جَمَاعَةٍ تَحْدِيدُ قَلِيلٌ أَوْ كَثِيرُهَا مُفِيدُ
وَفِي الْبُيُوتِ لِلنِّسَاءِ أَوْلَى وَلِلرِّجَالِ مَنْ يُرِيدُ نَفْلًا
تَمَّتْ فُرُوضُ الطَّهْرِ وَالصَّلَاةِ (وَسَكَتَ الْقَاضِي عَنِ الزَّكَاةِ)
فَسَقَمَهَا عَلَى اخْتِصَارٍ فِي رَجَزٍ مِنْ نَظْمٍ غَيْرِي جَادٍ فِيهِ وَبَرَزٍ

باب الزكاة

فَرَضَ الزَّكَاةَ طَهْرَةً الْأَمْوَالِ فِيهَا صَلَاحُ الدِّينِ وَالْأَخْوَالِ
أَنْوَاعُهَا أَرْبَعَةٌ فَأَخْصِيهَا وَمَا لَهَا زِيَادَةٌ فِي نَصِّهَا
مَفْرُوضَةٌ فِي الْمُسْلِمِينَ فَاشْيِئْهَا فِي الْعَيْنِ وَالْخَرْثِ وَبَعْدَ الْمَاشِيَةِ
وَرَابِعٌ مِنْهَا هِيَ النَّارُ يَكُلُّهَا قَدْ وَرَدَ الْأَنَارُ
فَالْعَيْنُ مِنْهَا ذَهَبٌ ثُمَّ وَرَقٌ يَكْلَاهُمَا مِنْ إِنْغِيٍّ لَا يَفْتَرِقُ
ثُمَّ الْمَوَاشِي فَأَعْلَنَ مُحَصَّلُهُ أَصْنَافُهَا ثَلَاثَةٌ مُفَصَّلَةٌ
أَوَّلُ مَا يَعْدُ مِنْهَا الْإِبِلُ لَمْ تَزَلِ الْبُخْتُ بِهَا تَسْتَعِيلُ
وَالثَّانِي مِنْهَا الْبَقَرُ الْمَعْلُومَةُ كُلُّ الْجَوَامِيسِ لَهَا مَضْمُونَةٌ
وَالثَّالِثُ الْأَصْنَافُ مِنْهَا النَّعَمُ صَانٌ وَمَعَزٌ (١) كُلُّهَا تَنْتَظِمُ
وَكُلُّ صِنْفٍ فِي الزَّكَاةِ يُجْمَعُ مَعَ صِنْفِهِ وَلَيْسَ عَنْهُ يُنَزَّعُ

(١) هو ساكن العين للوزن .

باب أصناف الحبوب

وَالزَّرْعُ أَصْنَافٌ لَهَا تَفْسِيرُ الْحَبِّ مِنْهُ الْبُرُّ وَالشَّعِيرُ
وَالثَّلَثُ وَالْقَلَسُ وَهِيَ أَرْبَعُ فِي وَاجِبِ الزَّكَاةِ طَرَا تَجْمَعُ
ثُمَّ الْقَطَانِ وَلَهَا أَسْمَاءُ وَتِلْكَ جُلْبَانٌ وَلَوْ بَيَاءُ
وَالْقَوْلُ مِنْهَا ثُمَّ بَعْدَ الْمَدَسُ وَحَصُّ ثُمَّ يَلِيهِ التَّرْمُسُ
وَبِالسَّيْلَةِ الْجَمِيعُ يَكْتَلُ وَالْكُلُّ سَبْعُ فِي الزَّكَاةِ يَشْمَلُ
وَحَسَنَةٌ مِنْ بَعْدِهِ مُتَّحِدَةٌ نَصَابُ كُلِّ وَاحِدٍ عَلَى حِدَةٍ
فَالَّذِينَ صِنْفُ وَالْأَرْزُ بَعْدَهُ كَذَلِكَ السَّمِيمُ صِنْفٌ وَحْدَهُ
وَمِثْلُهُ فِي ذَاكَ حَبُّ النَّجْلِ وَذُرَّةٌ بِهَا كَالُ الْكُلِّ

باب زكاة الثمار

ثُمَّ الثَّمَارُ كُلُّهَا أَصْنَافٌ ثَلَاثَةٌ بَيَّنَّا الْأَوْصَافَ
الْعَمْرُ وَالزَّيْبُ وَالزَّيْتُونُ فَكُلُّ صِنْفٍ وَحْدَهُ يَكُونُ
فَقَمَرُ الزَّيْتُونِ مَهْمَا قَدْ عَصِرَ غُرْجُ عَشْرِ زَيْتَةٍ كَأَمْرِ
فَإِنْ أُبِيعَ الْحَبُّ مِنْهُ مُثْمَرًا فَالْعَمْرُ فِي الْحَبِّ عَلَيْهِ قُصِيرًا
إِذَا انْتَهَى فِي كَيْلِهِ نَصَابًا وَكَانَ بَعْدُ جَانِبًا قَدْ طَابَهَا^(١)

(١) أى ثبت في الحبوب بابتداء طيبها وهو الإبرك ، وفي الثمار بابتداء طيبها كرمو البلع ، وحلاوة الكرم ، واسوداد الزيتون ، وهذا هو المشهور ، وقيل لأحب إلا بالحصاد فيها بمعد ، وبالجناد فيها بمعد .

وَتَنْبُتُ الزَّكَاةُ فِي الْحُبُوبِ وَفِي النَّارِ بِإِبْتِدَاءِ الطَّيِّبِ
لَيْكُنَّ تُخْرَجُ مِنْ بَعْدِ الْجَذَاذِ ثُمَّ حَقُوقُ الزَّرْعِ فِي يَوْمِ الْحَصَادِ

باب زكاة العين^(١)

عِشْرُونَ دِينَارًا نَصَابُ الْعَيْنِ مِنْ ذَهَبٍ قَرْضًا يَنْتَبِزُ مِنْ
وَمِائَتَانِ دِينَارًا مِنْ وَرَقٍ كِلْتَاهُمَا سِكَّةُ أَهْلِ الشَّرِيفِ
فَنِصْفُ دِينَارٍ هُدَيْتٍ مِنْ ذَهَبٍ زَكَاةُ عِشْرِينَ إِذَا مَا نُسِيبَ
وَالْقَرْضُ فِي الدَّزَائِمِ الْمَمْدُودَةِ مِنْ مِائَتَيْنِ خَمْسَةُ مَحْدُودَةٍ
فَذَلِكَ رُبْعُ النُّشْرِ فِي الْوَجْهَيْنِ يُخْرِجُهُ مَا لَمْ يَكُنْ ذَا دَيْنٍ
فَإِنْ يَرِدُ شَيْءٌ عَلَى نِصَابِهِ ذِكْرٌ مَقْدَرًا مِنْ حِسَابِهِ
وَكُلُّ مَا يُبَاعُ لِلْإِدَارَةِ مِنْ جُلَّةِ الْعُرُوضِ لِلتَّجَارَةِ
فَذَلِكَ الْعَيْنُ هُمَا سَيِّئَانِ فِي وَاجِبِ الزَّكَاةِ يُجْمَعَانِ

« تنبيه » لو مات شخص قبل إفراكه الحب وطيب الثمر لم يلزم وارثه زكاة أي
لأنه لم يكن في نصيبه نصاب سواء كان ما يركبه نصاباً أو أكثر لأنه مات قبل وجوبها
عليه ، والوارث عند ما خوطب لم يكن نصاب ، وأما لو مات بعد الإفراكه والطيب
لوجب الزكاة إذا كان نصاباً فأكثر سواء حصل لكل وارث نصاب أو أقل لأنهم
الآن كالمالك الواحد . ولما ذكر وقت تعلق الواجب خشي أن يتوهم أنه يجب الإخراج
حيثئذ ، وليس كذلك فبين وقت الإخراج بقوله لكنها الخ ؛ أي يجب إخراج زكاة
الثمار وقت جذاذها ، والحبوب وقت حصادها ، والجذاذ بذالين معجمتين : القطع ،
وأي النظم في آخر الفطر بذال مهملة ، وفي الأول بذال معجمة ، وقد تقدم مثله .
(١) ولو اجتمع عنده نصاب بعضه ذهب ، وبعضه فضة وجبت عليه الزكاة ،
ويخرج جميعها من كل منهما بمحضته ، أو من أحدهما فقط ، وكل دينار يقابله عشرة
درهم ، ولو كانت قيمته أقل أو أكثر .

باب زكاة الإبل

في كل خمس عدت من الإبل شاة إلى خمس وعشرين تصل
 فيها وفيها فوقها بنت مخاض إلى ثلاثين وخمس لأعتراض
 فإن يكن وجدانها قد اعتذر فإن لبون فوقها بنت لبون
 فإن ترد فحقة نعمين ثم إلى السبعين بعد خمس
 ثم إلى التسعين لا ما فوقها ثم إلى العشرين بعد المائة
 فإن تكن زادت عليها وعلت بنت لبون لم تزل فيها تحدد
 شاة إلى خمس وعشرين تصل إلى ثلاثين وخمس لأعتراض
 فإن لبون فوقها بنت لبون حتى إلى ستين فريض تين
 جذعة ثم كل نفس بنتا لبون لم تزل أحقها
 تخرج حقتان للزكاة ففرض كل أربعين كملة
 وحقة في كل خمسين تعد

باب زكاة الغنم

وفي نصاب الضأن شاة واحدة من أربعين^(١) ليس فيها زائدة

(١) أي يجب في أربعين من الغنم سواء كانت ضأنا أو مزا أو مجتمعة لأقل منها شاة واحدة جضع أو جذعة سنها سنة كاملة ، وقوله : الضأن ليس للاحتراز عن نى لأن المزدك ذلك كما ذكرنا ، وفي كتابه عليه الصلاة والسلام لفظ الغنم وهو شامل لهما .

• تنبيه : لم يغل في كل أربعين كما قال في كل خمس عدت من الإبل لأن الواجب لا يتعدد بتعدد الأربعين بخلاف الإبل ، يريد أن الشاة الواحدة لم تزل واجبة =

حَتَّى إِلَى الْمِائَةِ بَعْدَ الْعِشْرِينَ وَاحِدَةً فِيهَا عَلَى الزَّكَاةِ
 فَإِنْ تَكُنْ إِخْدَى وَعِشْرِينَ أَتَهَتْ وَمِائَةً مَعْدُودَةً قَدْ كَلَّتْ
 يُودُّ عَنْ جَمِيعٍ نَعَجَتَيْنِ حَتَّى إِلَى انْتِهَائِهَا لِلْمِائَتَيْنِ
 فَإِنْ تَزِدْ وَاحِدَةً فَأَكْثَرًا فَالْفَرَضُ فِي الْكُلِّ ثَلَاثٌ قُدْرًا
 فَإِنْ غَلَّتْ فَأَلْأَصْلُ فِيهَا مُطَرِّدٌ شَأْنٌ لِكُلِّ مِائَةٍ مِنْهَا تَزِدْ

باب زكاة البقر

وَفِي ثَلَاثِينَ نَصَابٌ لِلْبَقَرِ وَلَيْسَ فِيهَا دُونَهَا شَيْءٌ يَقْرَأُ
 يُخْرَجُ مِنْ جَذَعَاتِهَا تَبِيعُ دُونَ سَنَتَيْنِ مَا لَهُ شَفِيعُ
 ثُمَّ مِنْ أَرْبَعِينَ شَأْنُ الشُّنَّةِ يُخْرَجُ مِنْ كِبَارِهَا مُسِنَّةٌ
 وَهَبَكَذَا يُخْرَجُ مِنْهَا إِنْ تَزِدْ فَأَبْنٍ عَلَى هَذَا الْحِسَابِ وَأَعْتَمِدْ
 وَلَيْسَ فِي الْأَوْقَاصِ شَيْءٌ يُفَرَضُ وَلَا لِمَا دُونَ النَّصَابِ يَفَرَضُ

باب زكاة الحبوب

خَمْسَةُ أَوْسُقٍ هِيَ النَّصَابُ فِي كُلِّ مَا يُجْنَى وَمَا يُصَابُ

من الأربعين ، وما زاد عليها إلى مائة وعشرين ، فإن زادت الخمس على مائة وعشرين
 واحدة ، فإنه يجب في ذلك شأان ، ولا يزال كذلك إلى المائتين .
 و تتمتان : الأولى « بين النظم المأخوذ ، وهو الجذع أو الجذعة من الضأن
 أو من المذخر على المشهور . الثانية السن ، وهو ما أوفى سنة ودخل في الثانية على المشهور
 وقيل : ابن ستة أشهر ، وقيل : ثمانية ، وقيل : عشرة ، وقوله : نعتين يشير به
 لقول ابن القصار ، ولا يجزئ إلا الجذعة الأثني منها ، وقال ابن حبيب : إنما يجزئ
 الجذع من الضأن ، والأثني من المزم .

يَشْتُونَ صَاعًا مُجِمَّتْ فِي الْوَسْقِ بَيِّنَةٌ عِنْدَ وَلَاَةِ الْحَقِّ
 وَالصَّاعُ مِنْ مُدِّ النَّبِيِّ لَمْ يَزَلْ أَرْبَعَةَ جَرَى بِهَا حُكْمُ الْعَمَلِ
 وَفِي الَّذِي يُؤْخَذُ مِنْهُ الْمُفْتَرِ يَا لِسَقِي قَدْ بَيَّنَّهُ أَهْلُ النَّظَرِ
 فَكُلُّ مَا يُسْقَى بِمَا الْأَمْطَارُ أَوْ مَاءَ عَيْنٍ أَوْ مِثْلَ الْأَنْهَارِ
 فَالْفَرْجُ مِنْ جَمِيعِهَا يُخْرِجُ وَمَا عَنِ الْحَقِّ بِهِ يَخْرُجُ
 وَمِثْلُهُ فِي ذَلِكَ كُلُّ بَغْلٍ كَالْكِرَامِ وَالزَّيْتُونِ ثُمَّ النَّخْلِ
 وَكُلُّ مَا فِي سَفِينِهِ تَكْلُفُ فَالْفَرْجُ مِنْهُ نِصْفُ عَشْرِ يُعْرِفُ
 كَالنَّصْحِ وَالسَّوَاتِي وَالذُّلَابِ وَمَا يُضَاهِيهَا مِنَ الْأَسْنَابِ

بيان حكم الصوم

[بَابُ] أَذْكَرَتْ فِيهِ فَرَضُ الصَّوْمِ وَتُنْتَأَى تَلِيهِ فِي ذَا النَّظْمِ
 شَهْرُ الصِّيَامِ رَابِعُ الْقَوَاعِدِ بِهِ كَالِ الدِّينِ وَالْقَوَاعِدِ
 جَاوِدُهُ الشَّرْعُ عَلَى عِقَابِهِ كَقَتْلِهِ مِنْ بَعْدِ الْأَسْتِنَابَةِ
 وَأَوْجَبَ اللَّهُ عَلَيْنَا فِيهِ فَرَضًا وَتَسَنُّوْنَا فَتَقْتَفِيهِ
 فَالْفَرْجُ خَمْسُ هَكَذَا الْفَاضِي قُلْ أَوْ لَهَا الْعِلْمُ بِشَهْرِ اسْتَهْلِ
 وَالْعِلْمُ ^(١) إِنَّمَا رُؤْيَا حَقِيقَةً أَوْ بَعْدَهَا شَهَادَةٌ وَثِيقَةً

(١) أى العلم يحصل بأحد أمرين . الأول : الرؤية الحقيقية بأن يراه جماعة رؤيته مستفيضة يستحيل نواطؤهم على الكذب عادة ولو كان فيهم نسا . وعبد . قال الباجي :
 أضافا . الثانى : شهادة وثيقة من عدلين يريانه ، ويكنى رؤيتهما لو كانا بمصر كبير ولم
 يره غيرهما ، وسواء رأياه مع العلم أو الصحو ، وهو كذلك لكن الأول بالاتفاق .
 وفى الثانى ما اقتصر عليه صاحب المختصر من الخلاف ، وهو المشهور .

وَرَيْسَةٌ فِي أَوَّلِ اللَّيَالِي مَا لَمَّا فِي الصَّوْمِ مِنْ زَوَالِ
وَبَدَهَا الْكَفُّ يَلَا زِنَاعٍ عَنْ أَكْلِ أَوْ شَرْبٍ وَعَنْ جَمَاعٍ
وَزَادَ غَيْرُ النَّاضِي الْأَسْطِطَاعَةَ وَمُسْلِمًا وَعَاقِلًا ذَا طَاعَةَ
وَبَالِيًا أَصَابَهُ اخْتِلَامٌ وَحَائِضًا فَهَوَ لَهَا عِلَامٌ
وَالْكَفُّ فَرَضٌ مِنْ خُرُوجِ النَّفْسِ مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ لَا وَلَا مِنْ شَيْءٍ
فَيَنْبَغِي أَنْ يَتَّقِيَ الصَّائِمُ وَكُلُّ مَا فِي فَيْتَنِهِ لِلصَّائِمِ
فَهَذِهِ الْقُرُوضُ وَاجِبَاتُ مَهْمَا أَتَتْ فِي الصَّوْمِ مُفْسِدَاتُ
تَمَّتْ قُرُوضُ الصَّوْمِ فِي نَقْلِ حَسَنٍ وَتَقْتَضِيهَا جَمَلٌ مِنَ الشَّنِّ
(وَأَعْلَمُ بِأَنَّ سُنَّةَ الصَّيَامِ تَرَكَ اللَّسْعَى الْمَذْرُوفَ فِي الْكَلَامِ)
فَيَنْبَغِي لِلصَّائِمِ اجْتِنَابُهُ وَكُلُّ مَا يَنْفِي بِهِ نَوَابَهُ
وَيَبْتَدِي الْقُطُورَ بِالتَّعْجِيلِ لِأَنَّهُ مِنْ سُنَّةِ الرَّسُولِ
بِقِمَرَاتٍ أَوْ بِمَاءٍ أَطْيَبُ لِأَنَّهُ إِلَى الْحِلَالِ أَقْرَبُ
وَفِي الشُّحُورِ سُنَّةُ الرَّسُولِ تَأْخِيرُهُ أَفْضَلُ مِنْ تَعْجِيلِ

« تنبيه » : احقرز بقوله وثيقة عن شهادة الرقيق وعن شهادة النساء ولو مع رجل ، وذهب محمد بن سلمة لقبول شهادة رجل وامرأتين ، ولأشهب قبل شهادة رجل وامرأة ، وظاهر كلام الناظم إن إثبات الرؤية عم حكمه جميع البلاد ، وهو كذلك على المصهور مطلقا ، ولابن الماجشون كذلك إن كانت الرؤية باستفاضة ، وإن كانت بالشمادة عند الحاكم لم يلزم من خرج عن ولايته إلا أن يكون أمير المؤمنين ، واحقرز به أيضا عن حساب النجمين ، فإنه لا يثبت به اثباتا ، ولا خصوصية لرمضان بهذا بل هو وغيره عندنا سواء .

باب الاعتكاف

وَالْإِعْتِكَافُ قُرْبَةٌ وَجَنَّةٌ وَلَمْ يَزَلْ فِي رَمَضَانَ سُنَّةٌ
وَسُنَّةٌ فِيهِ قِيَامُ سَاعَةٍ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ وَفِي الْجُمُعَةِ
بَعْدَ الْمَشَاءِ ذَا هُوَ الشَّهْرُ فِي مَسْجِدٍ وَقَبْلَهَا مَهْجُورٌ

باب زكاة الفطر

وَسُنَّةٌ فِيهِ زَكَاةٌ تُبْرَزُ غَدَاةَ يَوْمٍ فِطْرِهِ وَتُنَجَّزُ
فَرَضُهَا فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ عَنْ كُلِّ مَنْ تَلَزَّمَهُ نَفَقَتُهُ
وَتَلَزَّمُ الْقِسِيمَ وَالْمُسَافِرَ وَكُلَّ ذِي بَادِيَةٍ وَحَاضِرًا
وَكُلَّ نَفْسٍ مِنْ إِنْثَاءٍ أَوْ ذَكَرٍ مِنْ كُلِّ مَا يَدِينُ بِالْإِسْلَامِ
كَذَا أَنَّى عَنْ سَيِّدِ الْأَنْفَامِ وَلَا يَجُوزُ بَدَلُهُ بِضَاعًا
بِقِصْرِ خِصَالٍ تَقْتَضِي الْإِيمَانًا بِقُضَائِهِ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ إِلَى التَّمَامِ
وَكَثْرَةِ الذِّكْرِ بِلَا مَسْقَةٍ كَمَا أَنَّى تَعْظِيمُهُ فِي الْآيَةِ
وَتَشْهَدُ الْأَيَّامُ وَالْأَيَّامُ وَهُوَ الصَّيَامُ الْكَامِلُ الْمَخْفُورُ
وَسُنَّةٌ فِيهِ زَكَاةٌ تُبْرَزُ قَرَضُهَا فِيهِ رَسُولُ اللَّهِ
عَنْ كُلِّ مَنْ تَلَزَّمَهُ نَفَقَتُهُ وَتَلَزَّمُ الْقِسِيمَ وَالْمُسَافِرَ
وَكُلَّ نَفْسٍ مِنْ إِنْثَاءٍ أَوْ ذَكَرٍ مِنْ كُلِّ مَا يَدِينُ بِالْإِسْلَامِ
كَذَا أَنَّى عَنْ سَيِّدِ الْأَنْفَامِ وَلَا يَجُوزُ بَدَلُهُ بِضَاعًا
بِقِصْرِ خِصَالٍ تَقْتَضِي الْإِيمَانًا بِقُضَائِهِ فِي كُلِّ لَيْلَةٍ
إِلَى التَّمَامِ وَكَثْرَةِ الذِّكْرِ بِلَا مَسْقَةٍ كَمَا أَنَّى تَعْظِيمُهُ
فِي الْآيَةِ وَتَشْهَدُ الْأَيَّامُ وَالْأَيَّامُ وَهُوَ الصَّيَامُ
الْكَامِلُ الْمَخْفُورُ قَرُبٌ صَائِمٌ بِهِ يَنْفُوزُ

(القول) في الكره وحال الصوم كالذوق للمشروب أو للطعم
وكرهوا للصائم المبالغة في فعل الاستنشاق أو مضارعة^(١)
وكرهوا الذوق^(٢) كذوق القذرة أو ما يكون مثل هذى الاله
كقسيه يفيه الأوتاراً وكرهوا أن يتخيم الغبار^(٣)
وأختلفوا في غيرة الدقيق ورخصوا في غيرة الطريق
وكل جامد^(٤) ككحل العين أو مانع مشروب أو كالدهن
فكُل مأمنه إلى الخلق وصل فمطير من أي منفذ دخل
وما علينا في الذباب من خرج إن كان داخلان ثم أو إن خرج
وكره القاذي كثير النوم لأنه ينقص أجر الصوم
(تم) الصيام ويلبها الحج أنا من الله الثواب أرجو

- (١) أي مشايه ، وهو الضمعة خوف وصول شيء للحلق يؤدي للفطر .
(٢) أي كره أهل المذهب ذوق ما في القدر من الطعام لينظر هل اعتدل أم لا ثم
يجه ، وفي المدونة بكره لمس الأوتار يفيه : أي يصفها بأن يجعلها الصانع في فيه
ليتمكن من صنعتة مخافة وصول شيء منه للجوف ، فينقض إن لم يتمد ، ولا كفر أيضا .
(٣) الغبار : أي غبار كبل الفصح ، أو غبار الجبس ، أطلق الناظم الكراهة
ولم يقدها بغير صانها ، ومثاله لابن شاس ، وابن الحاجب ، وقيد صاحب المختصر بغير
صانها ، وأطلق الناظم أيضا ، فتناول الواجب والطوع والقضاء منه ، وإنما يعرف
لأنه في الواجب من رمضان أو غيره لافي الطواع . وقوله : ورخصوا في غيرة
الطريق : أي لم يحكموا خلافا . قال الباجي : لم أجد أحدا أوجب فيه القضاء .
(٤) قال في المدونة : ولا يكتحل ، ولا يصب في أذنه دعنا إلا أن يعلم أنه
لا يصل إلى جوفه ، فإن اكتحل بأحد أو غيره ، أو صب في أذنه الدهن لوجع أو غيره
فوصل ذلك إلى حنقه فليته في صومه ، ولا يفطر بقية يومه وعليه القضاء ، وإن كفارة .

باب شروط الحج وأركانه

الطَّحْجُ فَرَضٌ وَلَهُ أَرْكَانٌ جَاءَتْ بِهَا الْآثَارُ وَالْقُرْآنُ
شُرُوطُهُ خَمْسٌ حَسَى الْأَعْلَامِ الْعَقْلُ وَالْبُلُوغُ وَالْإِسْلَامُ
وَأَنْ يَكُونَ لِلزَّهْرِ خُرًا كَامِلًا وَمُسْتَحْمًا وَطَرِيقًا سَابِلًا
وَإِنْ تَرُدَّ مَعْرِفَةُ الْأَرْكَانِ وَهِيَ الْفَرُوضُ خُذَهَا مِنْ بَيِّنَاتٍ
أَوَّلُهَا التَّيَّةُ بِالْإِحْرَامِ وَالسَّمْعُ وَالطَّوَافُ بِالْمَقَامِ
ثُمَّ الْوُقُوفُ لَيْلَةً يَعْرِفُهُ مَعْرُوفَةٌ فِي تَقْلِيمِهِمْ مُوَقَّتَةٌ
مَعْرُوفَةٌ لَيْلَةً يَوْمِ النَّحْرِ وَوَقْتُهَا إِلَى طُلُوعِ الْفَجْرِ
أَعَدَّهَا اللَّهُ بِنَحْصِ الذِّكْرِ الطَّحْجُ فَرَضٌ مَرَّةً فِي الْعُمْرِ
وَعُمْرَةٌ تَابِعَةٌ مَسْنُونَةٌ مَعْرُوفَةٌ بِفَرَضِهَا أَوْ دُونَهُ

باب سنن الحج

فَسَنَنُ الْحَجِّ أَنْتَ فِي الْعَدِّ خَمْسٌ كَذَا عَمَّتْ ابْنُ رَشِيدٍ
وَالْمُفَافِي عَدَّهَا فِي تَطْلِيمِ وَهِيَ أَنَا ثَانِي بِوَيْدِ مَسْمُومٍ
قَالَ أَبُو الرَّبِيعِ فِي النِّظَامِ كَلَاهُ اللَّهُ عَلَى الدَّوَامِ
فِي الْحَجِّ عَشْرٌ وَثَلَاثٌ لَمْ تَزَلْ سَنُونَةٌ جَرَى بِهَا حُكْمُ الْعَمَلِ
الْبَدَأُ بِالْمَبِيقَاتِ مِنْهُ بِحُجْرٍ ثُمَّتَ الْإِفْرَادُ بِهِ يَتِمُّ
ثُمَّ يُبْلَى مُتَمَلِّيًا لَا يَخْفَى وَبِالطَّوَافِ لِلْقُدُومِ يُوفَى
وَأَنْ يَبِيتَ بَعْدَ ذَلِكَ عِمَى مِنْ قَبْلِ يَوْمِ النَّحْرِ مَا عَنَّهُ غِي

وَالرَّثْمُ بَعْدَهُنَّ بِالْحِمَارِ كَمَا آتَى فِي حِجَّةِ الْأَخْبَارِ
وَبَعْدَهَا حِلَاقٌ أَوْ تَقْصِيرٌ لِلْفَرْزِ فِي كُلِّهِمَا التَّخْيِيرُ
وَالنِّسَاءُ زَيْنَةً وَبِئْسَ تَقْصِيرُ شَعْرِ الرَّأْسِ وَهُوَ سُنَّةُ
وَرَكْمَتِ الطَّوَافِ قَبْلَ السَّعْيِ وَأَنْ يَبْتَغِيَ يَمِينِي لِلرَّثْمِ
وَبَعْدَهَا الطَّوَافُ يَوْمَ النَّحْرِ إِذَا أَفَاضَ بَعْدَ رَمَى الْجَمْرِ
وَبَعْدَهَا إِنْ يَتْرُكِ التَّمَتُّعَ وَالْجُمُعُ فِي عَرَفَةَ لَا يَنْقَطِعُ
وَالرَّثْمُ لِلْحِمَارِ مِنْهَا يُذَكَّرُ عَنْ وَتَبِيعِ الْمَعْلُومِ لَا يُؤْخَرُ

باب مواقيت الحج

فَحَمَسَةُ عُدَّتْ مَوَاقِيتُ الْأَنَامِ فَخُفْضَةُ مِنْهَا مَهَلُ الشَّامِ
وَذَاتُ عِرْقٍ وَهِيَ لِلْعِرَاقِ وَمَنْ وَرَاءَهُمْ مِنَ الْآفَاقِ
ثُمَّ يَلْتَمِسُ لِأَهْلِ الْيَمَنِ مَهَلُهُمْ عَلَى قَدِيمِ الزَّمَنِ
ثُمَّ مَهَلُ أَهْلِ تَجْدٍ يُعْلَمُ قَرْنُ الْمَنَازِلِ لَهُمْ تَسْلَمُ
وَذُو الْحَلِيفَةِ لِأَهْلِ يَثْرِبٍ إِهْلَا لَهُمْ مِنْ حَيْثُ إِهْلَالُ النَّبِيِّ
(وَبَعْدَ: خَتَمْنَا لِهَذَا النِّظْمِ طَلَبَ مِنَّا بَعْضُ أَهْلِ الْعِلْمِ
جَمْعَ شُرُوطٍ وَفُرُوضٍ فِي رَجَزٍ تَخْتَصُّ بِالْجُمُعَةِ بِلَا عَوَظِ)

باب صلاة الجمعة^(١)

فَقُلْتُ فِي جَوَابِنَا إِيَّاهُ شُرُوطُهَا عَشْرٌ^(٢) رَعَاكَ اللَّهُ

(١) وهو اليوم الذي أمرت الأمم بتطعيه ، فعدلوا عنه إلى السبت والأحد كما ثبت في الصحيحين .
(٢) وهي فئتان شروط وجوب ، وهي ما لا يطلب من الكلف خصمه .

أَوْ لِمَا لِلضَّرِّ^(١) نَعَمْ أَوْ قَرَبِيَّةُ ذَاتُ قَرَارٍ مِثْلُ مِصْرٍ تُنْعَتُ
جَامِعَةً لِأَرْبَعِينَ بَيْتًا أَوْ دُونَهَا كَذَا النَّبِيُّ أَقْبَى
وَقِيلَ : تَحْسُونَ مِنَ الرِّجَالِ أَخْرَارُ بِالْفَوْنِ خُذْ مَقَالِي
فَسُكِّلْ ذَا شَرْطٍ كَذَا الْقَاضِي وَصَفَ وَجَامِعٌ لَا بُدَّ مِنْهُ ذُو سَمْعٍ
ثُمَّ إِمَامٌ رَأِيْبٌ ذُو خَالِدٍ مُسْتَوْطِنٌ كَيْثَلُ أَهْلِ الْبَلَدِ
وَعَارِفٌ بَيْنَ مِمَّا وَحَاكِمِيهَا وَقَدْ مَضَى مِنْ قَبْلِ هَذَا إِذْ كَرُمَا
وَالسَّقِيُّ فِي وَقْتِ النَّدَاءِ وَاجِبٌ لَكِنَّهُ مِنْ غَيْرِ عُذْرٍ لَا زِبْ
وَمَنْ عَلَى ثَلَاثَةِ أَمْيَالٍ يَسْمَى لَهَا قَبْلَ نِدَا الزَّوَالِ
لِأَنَّهَا قَرْضٌ عَلَى الْأَعْيَانِ وَاجِبَةٌ كَالصَّبْحِ رَكْمَتَانِ
وَقِيلَ : بَلْ مُبْدَلَةٌ مِنْ ظَهْرِنَا فَذَا وَذَا قَالَ بِهِ مَذْهَبُنَا
وَقَرَضُهَا الْإِنْصَاتُ لِلْإِمَامِ فِي حَالِ خُطْبَتَيْهِ لِلتَّامِ
تَلَزَمَ مَنْ يَقْرَأُ بِهِ وَمَنْ بَعْدُ وَالطُّهْرُ وَاجِبٌ لَهَا كَذَا نَعْدُ
وَحُطْبَةٌ قَبْلَ الصَّلَاةِ وَاجِبَةٌ وَفِي إِلَى أَذَانِهَا مُصَاحِبَةٌ

== كَالذِّكْرَةِ وَالْحَرِيَّةِ وَالْإِمَامَةِ وَالْإِسْلَامِ وَالْعَقْلِ وَالْبُلُوغِ وَالْقَرْبِ نَحْبِتُ بِكَوْنِهِ
فِي وَقْتِهَا عَلَى ثَلَاثَةِ أَمْيَالٍ فَأَقْلُ ، وَالذِّكْرَةُ شَرْطٌ فِي وَجُوبِهَا انْتِظَافًا ، وَالْحَرِيَّةُ شَرْطٌ عَلَى
الْقَوْلِ بِأَنَّهَا لَا تَحِبُّ عَلَى الْعَدِّ ، وَالْإِمَامَةُ شَرْطٌ انْتِظَافًا ، فَلَا تَحِبُّ عَلَى مَسَافِرٍ لَكِنْ إِنْ
حَضَرَهَا أَجْزَاءُهَا كَالْعَدِّ وَالْمَرَاةِ . وَالْإِسْلَامُ ، فَلَا تَحِبُّ عَلَى كَافِرٍ عَلَى الْقَوْلِ بِعَدَمِ خُطْبَتِهِمْ .
وَالْعَقْلُ ، فَلَا تَحِبُّ عَلَى مَجْنُونٍ مُطْبِقٍ ، وَكَذَا اللَّغْمَى عَلَيْهِ . وَالْبُلُوغُ فَلَا تَحِبُّ عَلَى صَبِيٍّ .
وَشُرُوطُ أَدَاءِ ، وَهِيَ مَا يُطْلَبُ مِنَ الْمَكْتَفِ تَحْصِيلُهُ كَالْإِمَامِ وَالْجَامِعِ وَالْجَمَاعَةِ وَالْإِسْتِطْلَاقِ .
(١) أَيْ أَوَّلُ شُرُوطِهَا مَوْضِعُ الْإِسْتِطْلَاقِ مَعْرَاكَ أَوْ قَرْيَةٍ عِنْدَ مَالِكٍ تَتَصَفَّحُ
تِلْكَ الْقَرْيَةُ بِوَصْفِ الضَّرِّ ذَاتُ قَرَارٍ : أَيْ اسْتِطْلَاقٌ فَلَا يَكْفِي مَجْرَدُ الْإِمَامَةِ عَلَى الْمَشْهُورِ .
فَلَا تَحِبُّ عَلَى جَمَاعَةٍ مَعْرُوعَةٍ عَلَى قَرْيَةٍ وَمَعْرُوعَةٍ عَلَى الْإِمَامَةِ نَبَاهًا شَهْرًا ، وَلَا عَلَى الْقَبِيلِ بِالْحَيْمِ .

وَوَقْتُ صَلَاةِ الظُّهْرِ ۖ إِنْ أُخِّرَتْ قَالُوا لِأَجْلِ الْمَذَرِ
فَصَلُّوا إِلَى الْغُرُوبِ فَأَذَرِ أَوْ تَبَقِيَ مِنْهَا رَكْعَةٌ لِلْمَضَرِ
فَهَذِهِ فُرُوضُهَا الْمَعِينَةُ بِهَا تَصِحُّ عَنْهُمْ مَبِينَةُ
وَسُنَنٌ لَهَا وَتَأْفِلَاتُ ثُمَّ مَوَانِعُ وَمُنْكَدَاتُ
ذَكَرَهَا عِيَاضُ فِي قَوَاعِيدِهِ فَتَنَقُّ بِهِ وَسَبِيلُهُ أَفْتَدَةُ

باب صلاة الجنائز

(بَابُ) صَلَاتِنَا عَلَى الْأَمْوَاتِ وَحُكْمُهَا فَقُلْنَا عَنْ الرُّوَاةِ
صَلَاتِنَا فَرَضٌ عَلَى الْكِفَايَةِ كَذَا أَتَتْ عَنْهُمْ بِهَا الرُّوَاةُ
فَإِنْ يَكُنْ قَوْمٌ بِهَا قَدْ قَامُوا نَا عَلَى بَاقِيهِمْ مَلَامُ
وَعَدُّ التَّكْبِيرِ فِيهَا أَرْبَعُ وَعِلْمَاؤُنَا عَلَيْهِمْ أَجْمَعُوا
أَوَّلُهَا تَكْبِيرَةُ الْإِخْرَامِ وَنِيَّةٌ مِنْهَا وَفِي الْقِيَامِ
وَبَعْدَهَا ثَلَاثُ تَكْبِيرَاتٍ فِي حَالَةِ الْقِيَامِ مَقْرُوضَاتُ
وَالْحَمْدُ وَالِدُعَاءُ بَعْدَ كُلِّ تَكْبِيرَةٍ فَرَضٌ عَلَى الْمُصَلِّي
وَبَعْدَ حَمْدِ اللَّهِ ^(١) وَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ يَدْعُ لِلْأَمْوَاتِ

(١) ظاهره كالوطأ : أن الحمد والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ، والدعاء للبيت عقب كل تكبيرة ؛ وفي الإرشاد يثنى على الله تعالى عقب الأول ، ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم عقب الثانية ، ويدعو للبيت عقب الثالثة ، وظاهر قوله : يدع أنه لا يستحب دعاء معين ، وهو كذلك ، وكان أبو هريرة يتبع الجنائز من أهلها ، فإذا وضعت كبر وحمد الله تعالى ، وصل على محمد صلى الله عليه وسلم ثم قال : اللهم إني عبدك وابن أمك كان يقصد أن لا إله إلا أنت ، وأن محمداً عبدك ورسولك ، وأنت أعلم به . اللهم إن كان محمداً فزد في إحسانه ، وإن كان مبشراً تجاوز عنه .

وَحَنَمَهَا يَكُونُ بِالسَّلَامِ مُسْتَقْبِلًا فِي حَالَةِ النِّيَامِ
وَأَنَسَ فِي صَلَاتِهَا قِرَائَةَ وَلَا رُكُوعَ عِنْدَ ذَوِي الرِّوَايَةِ
وَحَنَمَهَا قَرَضَ عَلَى الْأَخْيَاءِ وَمِثْلُهُ الدَّفْنُ بِلَا امْتِزَاءٍ
وَعَسَلُهُ وَكَفَنُهُ مَسْنُونٌ وَدَفَنُهُ مُسْتَقْبِلًا يَكُونُ
مُسْتَقْبِلًا عَلَى الْيَمِينِ يُوَضَّعُ وَعُقْدُ الْكَفَنِ جَمِيعًا تُنَزَّعُ
وَسُنَّةُ الْقَبْرِ فَلَا يُضَيِّقُ وَلَا يُشَقُّ لَا وَلَا يُعَمَّقُ
وَكَوْنُهُ لَحْدًا هُوَ الصَّوَابُ إِنْ لَمْ يَكُنْ يَهَيِّلُ التُّرَابُ
وَأَفْضَلُ الْحِجَارَةِ الْمَنْصُوبَةِ عَلَى الْقُبُورِ اللَّيْنُ الْمَضْرُوبَةِ
وَالْعَسَلُ بِالْكَافُورِ وَالسَّدْرُ حَسَنٌ بِنَارِ الْمَاءِ نَعَمٌ أَوْ إِنْ سَخُنَ
وَكُلُّ صِنْفٍ مِنْ إِبْنَاتِ أَوْ ذَكَرٍ يَفْسِلُ صِنْفَهُ عَلَيْهِ يُقْتَصَرُ
وَرَخَّصُوا لِلزَّوْجِ غَسْلَ الزَّوْجَةِ وَفِي كَذَلِكَ إِذْ بِأَيِّمَا حُجَّتِهِ
وَعَوْرَةُ الْمَيِّتِ قَرْضًا تُسْتَرُّ كَالسُّتْرِ فِي حَيَاتِهِ لَا تُنْظَرُ

باب في ترك الصلاة على الشهيد والقسط

وَتَمْنَعُ الصَّلَاةُ عِنْدَ مَالِكٍ عَلَى شَهِيدٍ مَاتَ فِي الْمَعَارِكِ

الهم لا تحرمنا أجره ، ولا تفتنا بعده ؛ وفي الرسالة في الدعاء للطفل والصلاة عليه :
تق على الله تعالى ، وتصل على نبيه محمد صل الله عليه وسلم ثم تقول اللهم إنه عبدك ،
وإبن عبدك أنت خلقته وورثته ، وأنت أمته وأنت تحبيه . اللهم اجعله لوالديه ستقا
وذخرا وفرطا وأجرا ، وتقل به موازينهم ، وأعظم به أجورهم ولا تحرمنا وإياهم
الأجره ، ولا تفتنا وإياهم بعده . اللهم ألحقه بصالح سلف المؤمنين في كفالة أبيه إبراهيم ،
وأبده دارا خيرا من داره ، وأهلا خيرا من أهله ، وعافه من فتنة القبر ، ومن
عذاب جهنم .

وَقَسْلُهُ أَيْضًا كَذَلِكَ يُجْتَنَبُ
وَالسُّنْطُ إِن لَمْ يَسْتَهْلِكْ بِأَكْبَرِهَا
وَكُلُّ غَائِبٍ مِنَ الْأَمْوَاتِ
غَائِبُهُ كَالسُّنْطِ لَا يَصَلِّي
وَكُلُّ مَذْفُونٍ بِلَا صَلَاةٍ
عَلَى الْقَبْرِ نَحْبُ الْمَلَاةِ
هَذَا إِذَا كَانَ جَمِيعُ الْجَسَدِ
(الْقَوْلُ فِي الْكُفْنِ وَفِي الْحَفْوَطِ
الْكُفْنُ وَاجِبٌ بِهِ يُبْدَأُ
وَالْكُفْنُ مِنْ قَطْنٍ وَمِنْ كَتَانٍ
وَشَرْطُهُ الْبَيَاضُ وَالتَّعْطِيرُ
وَكَوْنُهُ وَتَرًا هُوَ الْمَرْبِيُّ
وَيَحْفَلُ الْأَجْرُ عَلَى الصَّلَاةِ
وَقَدْرُهُ قَدْ جَاءَ فِي التَّنْبِيهِ
وَفِي حُضُورِ الْفَتَنِ مِثْلُ ذَلِكَ
وَيَحْرُمُ الْمَشْرَاحُ^(١) وَالتَّيَاحَةُ

وَسُنَّةُ الرَّسُولِ فِيهَا تُتَّبَعُ
فَكَالشَّهِيدِ إِذْ لَهُ مُكَوِّبًا
فِي بَيْتٍ أَوْ وَادٍ وَفِي الْفَلَاتِ
عَلَيْهِ فِي مَتَابَعِهِ إِنْ خَلَا
فَقَبْرُهُ كَنْتِلُ تِلْكَ الدَّاتِ
كَذَا رَوَى عَنْ مَالِكٍ رُوَاةُ
أَوْ جُلُهُ وَالْخَلْفُ فِي مِثْلِ الْيَدِ
وَمَا يَلِيهِمَا مِنَ الشَّرْوَطِ
وَبَعْدَهُ حَفْوَطُهُ يُوَدَّى
وَالْقَطْنُ أَوْلَى وَيَجُوزُ النَّائِي
وَيُكْرَهُ الصَّبَاغُ وَالتَّجْمِيرُ
إِذْ فِي ثَلَاثِ كُفْنٍ النَّبِيُّ
لِكُلِّ مَنْ صَلَّى عَلَى الْأَمْوَاتِ
كَأَخِي يُرَوَى عَنِ الرَّسُولِ
يُحْصَرُ مَنْ يُوَارِي هُنَالِكَ
وَالضَّرْبُ لِلْخَدِّ كَذًا جِرَاحُهُ

(١) قال ابن حبيب : لا يجوز التياحة في الإسلام ، وهي من غايا عمل الجاهلية
فينبغي للإمام أن ينهي عنها ، وضرب من بغاياها ، وكنا نعل أمير المؤمنين عمر =

باب في الصبر وحسن التعزية (١)

وَالصَّبْرُ أَوَّلَىٰ وَإِلَيْهِ يُرْجَعُ فَأَبْدَأُ بِهِ فَهُوَ إِلَيْكَ أُنْقَعُ
وَأَعْلَمُ بِأَنَّ كُلَّ ذِي حَيَاةٍ لَا بُدَّ لِلْمَوْتِ لَهُ مَسْبِغِي
وَكُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ وَفَانِي وَلَيْسَ يَبْقَىٰ جَاءَ فِي الْقُرْآنِ
إِلَّا إِلَهُهُ ذُو الْجَلَالِ وَالْإِكْرَامِ وَجَائِزٌ عَلَىٰ خِلَافِهِ الْعَدَمُ
إِذْ كُلُّ مَنْ تَسْمَعُ تَخْلُوقًا فَجَائِزٌ عَمَّا دَمُهُ حَقِيقًا
وَسُورَةُ الرَّعْدِ إِذَا قُرِئْنَا عِنْدَ حُضُورِ مَوْتٍ مَنْ حَضَرْنَا
فَوْنُهُ قَالُوا يَخْبَثُ حَقًّا وَتَخْرُجُ الرُّوحُ بِلَا مَشَقَّا
وَفِي الْحَدِيثِ أَقْرَبُوا يَا سَيِّدَنَا إِنَّ تَزَلَ الْمَوْتُ بِمَيِّتَيْنَا
وَسُنَّةُ تَلْقِيْنُهُ الشَّهَادَةَ لَكِنَّ يَكُونُ الْخَلْمُ بِالسَّعَادَةِ
هَذَا تَعَامُ النَّظْمُ فِي الْجَنَازَةِ وَتَقْتَنِيهَا سُنَنُ الْمُتَارَةِ

== ابن الخطيب رضى الله عنه ، ضرب نائحة بالدرّة على رأسها . قال بعض العلماء
البكاء على ثلاثة أقسام : جائز اتفاقا ، وهو البكاء بالدموع من غير صوت ، وهو جائز
قبل الموت وبعد . ، وبكاء الدموع على جهة التضييع وفراق الأحبة ، وهو جائز قبله
وبعد . ، والثالث ممنوع اتفاقا ، وهو الصراخ والبياحة ، ولا يجذب الميت بكاء
ممنوع شرعا إن لم يوس به ، وأما إن أوصى به فيجذب عليه ، كقول طرفة :
إذا مت فاصحب بما أنا أهله وشق على الجيب يا ابنة معبد
وعلى هذا يحمل خبر القبرة بن شعبة « من يتبع عليه فإنه يجذب بتابع عليه به يوم القيامة »
أخرجه البخاري ومسلم . ويحرم ضرب الحدود ، وشق الجيوب ، وخدش الوجوه .
(١) معنى صاحب المختصر على أن التعزية مستحبة ، وفي الجواهر : تسنن . ومعنى الحمل
على الصبر بوعده الأجر والدعاء للميت وللصاب سواء قبل الدفن أو بعد كانت الميت
منفردا أو كبيرا أو عبدا أو رجلا أو امرأة .

باب السنن المؤكدة الخمس

وَفِي خَمْسٍ سُنَنِ مُؤَكَّدَةٍ وَهِيَ أَنَا نَأْيُ يَهَا عَلَى حَدِّهِ
عِيدَانِ وَالْخُسُوفُ وَاسْتِسْقَاةُ الْوُثَرِ أَيْضًا وَبِهِ الْوُثَرُ
فَهَذِهِ الْخَمْسُ هَلَيْنَا وَاجِبَةٌ لَكِنْ فِي أَوْقَاتِهَا الْمُنَاسِبَةُ
وَرَكْعَتَا الْفَجْرِ مِنَ الرِّغَابِ وَقِيلَ: بَلْ مَسْنُونَةٌ فِي الْغَالِبِ
وَكُلُّ نَفْلٍ إِنَّمَا يُرْعَى فِي فَنَلِهِ لِأَجْلِ أَجْرٍ يُكَسَبُ
فَسَيِّئُهُ رَغِيْبَةٌ لِذَلِكَ وَمَا عَلَيْكَ حَرَجٌ فِي ذَلِكَ
وَلَا يَجُوزُ النَّفْلُ خُذْ قَيْضَةً لِمَنْ عَلَيْهِ الدِّينُ مِنْ قَرِيْبَةٍ
وَكُلُّ مَسْنُونٍ وَهَلٍ فَأَعْلَنَ سَلَامَتُهُ مِنْ رَكْعَتَيْنِ رَكْعَتَيْنِ
وَالسَّهْوُ مِنْ زِيَادَةٍ وَنَقَصٍ كَالسَّهْوِ فِي الْفَرَضِ كَذًا فِي النَّصِ
فَمَا بِهِ بِدْخُلٍ فِي التَّعْلَمِ^(١) وَجُوبُهُ يُرَى بِكُلِّ مُسْلِمٍ
وَيُلْعَقُ بِذَا الَّذِي تَمَدَّرَا تَرْجُهُ الدَّكَاءُ خُذَهَا مُبْصِرًا

باب الذكاة

عَلِمَ الذَّكَاءُ خُذَهُ بِالْيَقِيْنِ وَذَلِكَ فَرَضٌ مِنْ فُرُوضِ الدِّينِ
لِأَنَّهُ لَا تُكَلِّمُنَا مُسْتَوْجِبَةٌ وَالْأَكْلُ لَا يَحِلُّ إِلَّا الْعَطِيَّةُ

(١) إلى قوله : هنا وفي ظني وفاة سابقا ص ٥٥ . هو موجود في بعض النسخ .
وساقط من النسخة التي شرح عليها الشارح الشيخ التائي رحمه الله تعالى فلم يتكلم على
ذلك في شرحه .

وَالطَّيِّبُ أَعْلَمُ فَهُوَ الْخَلَلُ
ثُمَّ فَرُوضُ الذَّنْحِ عِنْدَ النَّبِيِّ
وَلَا يَكُنْ ذَنْحٌ لَيْتَرَ إِلَّا كُلُّ
وَقَوْلُ بِسْمِ اللَّهِ نَظَقٌ وَاجِبٌ
وَقَطْعُكَ الْأَوْدَاجِ وَالْخَلْقُومَا
فِي مَرَّةٍ قَالُوا وَبِاتِّصَالِ
وَالنَّظْعُ مِنْ فَوْقِ الْعُرُوقِ بَقَّةٌ
وَجَوَزَةُ الدَّبِيحَةِ بِالْفَسِ
مَوْجَّهًا لِلْقِبْلَةِ الْكَرِيمَةِ
فَهَذِهِ الشُّرُوطُ فِي الدَّبِيحَةِ
وَسَكْنُهَا يُوجِبُ فِيهَا الْخَلَلَا
كَتَرِكِ بِسْمِ اللَّهِ عَمْدًا يُوجِبُ
وَتَرَكَهَا سَهْوًا يُبَيِّحُ الْأَكْلَا
وَتَرَكَهُ إِلَّا سَقَمًا مِنْ ذِي الشَّانِ
وَعَمْدُهُ شَدَّدَ فِيهِ أَنْ شَهَابُ
[فَصْلٌ] فِي رَفْعِ الْيَدِ تَقْصِيلًا
فَإِنْ يَكُنْ مِنْ بَعْدِ قَطْعِ الْجِلْدِ
وَإِنْ يَكُنْ مِنْ بَعْدِ قَطْعِ الْخَلْقِ

كَذَا إِذَا فِي شَرْحِهِ يُقَالُ
يَنْوِي اسْتِخْبَاحَ كُلِّ ذِي الذِّكَّةِ
فَلَا يَجُوزُ أَكْلُهُ مِنْ أَصْلِ
وَالْخَلْفُ فِي السَّرِّ بِهَا بِاصْحَابِ
قَطْعُ الْجَمِيعِ وَاجِبٌ عُمُومًا
بِلَا تَرَاجُحٍ وَلَا أَنْفِصَالِ
وَإِنْ يَكُنْ مِنْ تَحْتِهَا فَمَيْتَةٌ
تَحُوزُهَا بِأَسْرِهَا لِلرَّأْسِ
عَلَى سَبِيلِ الشُّنَّةِ الْقَرِيمَةِ
مَهْمَا بَدَتْ فَإِنَّهَا سَحِيحَةٌ
وَيُوجِبُ إِحْلَافَ قُلٍّ وَالْعِلَالَا
تَحْرِيمًا وَأَخْطَلٌ فِيهَا الْوَاجِبُ
وَالْجَهْلُ فِيهِ الْخَلْفُ فَأَعْلَمُ نَقْلًا
بِعُدْرٍ بِالْجَهْلِ وَالنَّسْبَانِ
وَقَالَ: تَحَرُّمٌ خِلَافًا لِلْكِتَابِ
قَبْلَ تَمَامِ الذَّنْحِ خُذْ تَحْصِيلًا
مَعَ لَحْمِهِ فَلَا حَرَجَ فِي الرُّدِّ
أَوْ وَدَجٍ وَلَمْ يَبْنِ بِمَا بَنَى

فَالَيْكَ وَحَبُّهُ قَدْ قَطَمُوا
وَأِنْ يَكُنْ رُجُوعُهُ فِي الْقَوْرِ
فَابْنُ حَبِيبٍ يَسْتَحِلُّ الْأَكْلَ
وَإِنْ يَكُنْ رَفَعُ الْيَدِ عَنْ غُذِيرِ
فَأَحْكُمُ بِذَا وَلَا تَخَفْ إِنْكَارًا
[فَضْلٌ] وَلِلَّذِّكَاءِ أَيْضًا سُنُّ
مِنْ ذَلِكَ أَنْ تُوجَّهَ الدَّبِيحَةُ
تَسْوِقُهَا وَكَوْنُهَا بِالرَّقْفِ
وَسَلْخُهَا بَعْدَ وَفَاةٍ رُوحِهَا
وَطَرْحُهَا رِفْقًا عَلَى الْبَسَارِ
وَيَدُهُ مُبْفِضِي بِهَا لِلْبَشَرِ
وَبَرَزَتِ جُذُبُهَا عَنِ الْبَدَنِ
وَشَفَرَةُ الدَّبْحِ تَكُونُ حَدًّا
وَلَا يَكُونُ الْحَدُّ وَهِيَ نَاطِرَةٌ
وَأَنْ يَكُونَ الدَّبْحُ وَهُوَ أَمْتَلُ
وَقَدْ أَتَتْ عَنِ النَّبِيِّ قَوْلُهُ
وَلَا يَكُونُ ذَبْحُهَا وَآخِرَةٌ
وَلَا يَكُونُ سَلْخُهَا وَالْجِلْدُ

عَنْهُمْ يَنْصُرُ أَنْ الْأَكْلَ مَنَعُوا
وَأَجْزَرَ الدَّبْحِ إِذَا فِي الْأَسْرِ
وَقَالَ سَخْنُونُ: حَرَامٌ يُبْتَلَى
فَسْتَبَاحُ رَدُّهَا فِي الْأَثَرِ
وَإِنْ يَكُنْ رَفَعُ الْيَدِ اضْطِرَارًا
قَدْ يَحْسُنُ الدَّبْحُ بِهَا وَيُتَّقَنُ
لِلْقَبِيلَةِ فِي الْقَوْلَةِ الصَّحِيحَةِ
لِأَجْلِ لَا تَذْبَحُهَا فِي الضَّيْقِ
خِيفَةً أَنْ يَكُونَ مِنْهُ مَوْتُهَا
لِلدَّبْحِ قَوْلِي فَأَعْتَبِرْ بِأَقَارِي
لِكَيْ يُرْبَلَ صُوفُهَا وَالشَّعْرَا
بِيَدِهِ الْيُمْنَى وَذَا كُلِّ حَسَنٍ
مَطْحُونَةٍ مِنْ قَبْلِ ذَا مُعَدًّا
ذَكَرَهُ أَهْلُ الْعُقُولِ الْوَافِرَةِ
فِي دَفْعَةِ وَاحِدَةٍ لَا يَبْتَلَى
«إِذَا قَتَلْتُمْ فَأَخْسِنُوا الْقِتْلَةَ»
نَاطِرَةٌ لَهَا وَلَا بِالْخَاضِرَةِ
مُصَاجِبًا لِرُوحِهَا مُسْتَفِيدًا

وَالْتَفَتُ كَالسَّلَاحِ بِهَذَا اللَّفْظِ
وَحُلُّهَا مِنْ رَبِّطِهَا لِتَضْطَرِبَ
وَمِنْ شُرُوطِ الذَّاهِبِ الْبُلُوغُ
وَقَادِرًا عَلَى اسْتِغْنَاءِ الذَّاهِبِ
فَهَذِهِ الشُّرُوطُ بِاتِّفَاقٍ
قَالُوا : وَمَا ذَبْحَةُ الْكِتَابِ
وَقَدْ قَرَأْنَا نَصَّ ذِي الْجَلَالِ
وغير ما اتَّفَقُوا عَلَيْهِ
فَذَبْحُ الْغَيْرِ الْبَالِغِ يَحْجُوزُ
وَالرَّأْيُ فِي ذَبْحِهَا كَذَلِكَ
وَمِثْلُ ذَا الْخُفَى مَعَ الْخِصِيِّ
فَنَحْكُمُ الْكِتَابَ خُذْبِيَانَا
وَكُلُّ مَا مَنَعَ عَقْلُهُ مَسْلُوبٌ
فَذَبْحُهُ عَلَى اتِّفَاقٍ بِحَرْمٍ
وَالسَّلَامُ الْمُرْتَدُّ وَالْمَجْجُوسُ
فَكَانَهُمْ تَحْرِمُهُ بِالْإِجْمَاعِ
وَتَارِكُ الصَّلَاةِ ذَاكَ مُبْتَدِعٌ
فَلَا يَحْجُوزُ ذَبْحُهُ فِي الْوَاضِحَةِ
يُمْنَعُ قَبْلَ الْمَوْتِ عَنِ مَا قُلْنَا
فَأَبْعَدُ وَابْعَدُ يَا أَخِي لَا تَقْتَرِبْ
وَمُسْتَلِيمًا وَعَاقِلًا يَسُوعُ
وَعَارِفًا بِهِ ، نَهَمَهُ شَرْحِي
يُقْضَى بِهَا فِي كُلِّ ذِي الْآثَانِ
لِنَفْسِهِ يَدْخُلُ فِي ذَا الْبَابِ
طَمَاحُهُمْ لَنَا مِنَ الْجَلَالِ
فَحُلُّهُمْ نَعْمَ يَسْرَى إِلَيْهِ
إِنْ كَانَ مَعَهُ عُرْفٌ أَوْ تَمْيِيزُ
وَفِيهَا كَرَامَةٌ لِمَالِكٍ
وَالْأَعْلَفُ الْبَالِغُ لَا الصِّغِيرُ
فِي ذَبْحِهِ لِسَلَامٍ إِنْ كَانَا
سَكْرَانًا أَوْ مَجْنُونًا أَوْ مَكْلُوبًا
كَذَا صِغِيرُ مِثْلِهِ لَا يَهْمُهُ
وَكُلُّ ذِي رَنْدَقَةٍ مَنَجُوسُ
مِنْ غَيْرِ خُلْفٍ لَا وَلَا زَرَاغِ
إِذْ لَمْ يَحَافِظْ وَقْفَهَا وَيَقْبِيعِ
لِكُفْرِهِ وَقَسْنُ بِهِ الدَّائِرَةَ

وَقَدْ أَتَى فِيهِ عَنِ الْإِمَامِ لَيْسَ لَهُ حَظٌّ مِنَ الْإِسْلَامِ
وَعِنْدَهُمْ فِي كُفْرِهِ مَقَالٌ قَدْ نَحَى قَبِيرَهُ أَخِي حَلَالٌ
وَقَمِنَ عَلَيْهِ كُلُّ فَاسِقٍ بَدَا مِنْ شَارِبِ الْخَمْرِ وَبَاغٍ أُغْتَدَى
وَفِي ذِكَاةِ الْأَيْسَرِ قَوْلَانِ : الْكُرْهُ وَالْجَوَازُ قُلْ بِالثَّانِي
هَذَا وَفِي نَظْمِي (١) وَفَاءً سَابِقًا قَدْ شَكَرُ الْإِلَهَ شُكْرًا بَالِغًا
تَمَّتْ بِحَمْدِ اللَّهِ ذِي الْقَصِيدَةِ بِمَجْمُوعَةِ اللَّيْلِ مُقِيدَةِ (٢)
نَظْمُهَا مُحْتَسِبًا فِي مَنَزِلِي (٣) فِي مُقَمَّةٍ حَلَّ بِهَا ذَاكَ الْوَلِيَّ
وَمَعَهُ فِيهَا رِجَالٌ خُشَعُ مُجْتَهِدُونَ لِيَلْهَمَ لَا يَهْجَعُ
حَفِظَهَا اللَّهُ (٤) مِنْ الْأَقَاتِ بِحُرْمَةِ الْقُرْآنِ وَالصَّلَاةِ
وَشَهْرَةِ النَّسَامِ فِي الزَّمَانِ فِي غُرَّةِ (٥) شَهْرِ رَجَبِ الثَّانِي
فِي تَالِكِ الْأَعْوَامِ مَعَ تَحْسِينَا بَعْدَ تَمَامِ مِائَةِ عَدِينَا
قَدْ أَتَيْتُ التَّارِيخُ بِالنَّمْلِ كَالْأَجَلِ لِلْخَتْمِ (٦) بِالْأَيَّامِ

- (١) أي تم نظمي وفاء سابقا : أي تاما كاملا ، وفاءه : بالفا : أي جيدا أي بلغ في الجودة مِلَافًا .
(٢) ولا خصوصية للبتدي ، بل فيها فوائد كثيرة للمنهى لا توجد إلا في الكتب المطبوعة ، ويشهد لذلك قوله في أول النظم : نَزِيدُهَا كَيْ تَحْصُلَ الْإِفَادَةُ :
لكهل أو شيخ أو الصبيان أو من يريد علم هذا الشأن
(٣) لا يعرف منزله الذي أشار إليه ، ولا ذاك الولي الذي نبه عليه .
(٤) الضمير المؤنث يحتمل عوده على القصيدة أو البقرة .
(٥) أي أنه أتم النظم في غرة شهر ربيع الثاني أي أوله ، وغرة كل شيء أوله .
(٦) يحتمل أنه بالهاء المعجمة أو بالحاء المهملة ، وكل منهما واضح .

طَوَى^(١) لَنْ يَشْهَدَهُ بِالطَّاعَةِ
فِيَا عَظِيمَ الْجُودِ وَالْإِحْسَانِ
أَمَّنَّا مِنْ قِتْنَةِ الْقُبُورِ^(٢)
وَأَكْفَيْنَا مِنْ عَثَرَاتِ الْآخِرَةِ
وَأَجْمَلْنَا يَا ذَا الْجُودِ فِي رَحْمَتِكَ
إِنْ لَمْ يَكُنْ عَفْوُكَ فِي الْحَقِيقَةِ
لِأَنِّي ثَقُلْتُ بِالذُّنُوبِ
فَأَمِّنْ عَلَيَّ يَا سَيِّدِي بِتَوْبَةٍ
يَا نَفْسِي يَا أَمْلِي يَا غَدِي
وَأَغْفِرْ لَوَالِدَيَّ يَا رَحْمَنُ
وَأَغْفِرْ لِكُلِّ مُسْلِمٍ وَمُسْلِمَةٍ
يَا رَبِّ وَأَجْعَلْ نَاطِقَ الْأَنْبِيَاءِ
مِنْ الَّذِينَ أَمَّنْتَ فِي الْآيَاتِ
الْيَوْمَ وَاللَّيْلُ وَجُزْءَ السَّاعَةِ
يَا مَلَجَأَ الْخَائِفِ لِلْأَمَانِ
وَمِنْ عَذَابِ النَّارِ وَالْثُبُورِ
يَا وَاسِعَ الْجُودِ يَا ذَا الْمَغْفِرَةِ
فَمَا لَنَا مِنْ نَاصِرٍ سِوَاكَ
قَدْ هَوَتْ سَيِّدَتِي غَرِيبَةً
مُتَرَفًّا يَكَلِّهَا الْيُوسُفُ
مَقْبُولَةً يَا مَنْ إِلَيْهِ الرَّغْبَةُ
تُبَتِّئِي فِي الدُّنْيَا وَفِي آخِرَتِي
مَغْفِرَةً يَمُنُّهَا الْأَمَانُ
وَالَّذِي عَلَّمَنَا وَعَلَّمَهُ
مِنْ الَّذِي أَمَّنْتَ فِي الْآيَاتِ

(١) في الحديث «طوى : شجرة في الجنة مسيرة مائة سنة ، ثياب أهل الجنة تخرج من أكمامها» وعنه صلى الله عليه وسلم : «هي شجرة أصلها في حاري ولادار من دوركم لا يرى فيها غصن منها» .

(٢) فيه دليل على أن من الناس من يوق فتنة القبر عند السؤال ، وتأخير تدل على أن فتنة مرة واحدة . وعن بعضهم : إن المؤمن يقن سباً ، والنافق أربعين صباحاً ، وقد قيل إن سبعة لا يستلون : الشهيد ، وحسن الجزولي أنه يسل ، والرباط والبطون والصدق والطفل ، وقيل : يسل ، والبيت يوم الجمعة أو ليلتها ، وقيل : سورة الملك كل ليلة ، وصلى الله على سيدنا محمد النبي الأُمِّي ، وعلى آله وصحبه وسلم ، والحمد لله رب العالمين .

يَا مُحَمَّدُ سَيِّدُ الْوَرَى مُحَمَّدٍ
وَأَفْتَحْ عَلَى الْفَارَى لَمَّا قَصَدَ
وَصَلَّ يَارَبَّ عَلَى النَّبِيِّ
ذَاكَ الَّذِي حَنَّتْ لَهُ الْحَمَامَةُ
وَسَبَّحَتْ فِي كَفِّهِ الْخَصَاةُ
نَمَّ الرِّضَا عَنْ صَحْبِهِ وَآلِهِ
هَذَا كِتَابٌ فِيهِ عِلْمٌ وَبَيْنُكَ
عَلَى الَّذِي فُرضَ عَلَيْكَ عَائِدَةٌ
وَعَنْهُ فِي يَوْمِ الْحِسَابِ تُسْأَلُ
فَهَذِهِ مِنِّي لَكُمْ نَصِيحَةٌ
وَالْحَمْدُ لِلَّهِ عَلَى التَّامِ
سَيِّدُ كُلِّ أَحْمَرٍ وَأَسْوَدٍ
لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ الْمُعْطِي الْكَرِيمُ لِلْأَبَدِ
مُحَمَّدُ ذِي الشَّرَفِ الْعَلِيِّ
وَوَلَّيْتُ مِنْ قَوْفِهِ الْعَمَامَةَ
وَعَجَزْتُ عَنْ وَصْفِهِ الرُّوَاهُ
وَرَوَّجِهِ وَتَابِعِهِ وَتَالَهُ
إِلْزَمَ قِرْدَتَهُ لِكَيْ يُعِينَكَ
فِي كُلِّ يَوْمٍ تَطْلُبُ قَوَائِدَهُ
فَلَا تَكُنْ عَنْ مِثْلِ هَذَا تَقْفُلُ
وَاللَّهُ لَا يُبْدِي لَنَا فَضِيلَةً
نَسْأَلُهُ الْخَلْمَ عَلَى الْإِسْلَامِ

تمت منظومة مقدمة ابن رشد

وبلها

منظومة مبطلات الصلاة

منظومة مبطلات الصلاة

تأليف

الولى البكرى سيدى محمد الرقيق

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَتَبْطُلُ الصَّلَاةُ^(١) عَدَاً بِالنَّجَسِ فِي جَسَدٍ أَوْ بُقْعَةٍ أَوْ مَا لَيْسَ
مَعَ قُدْرَةٍ وَسَعَةٍ فِي الْوَقْتِ وَبِمُضَافِ الْمَاءِ خُذْ بِالثَّبَتِ

(١) أى لأن الطهارة من الحدث لجسده وثوبه ومكانه شرط لصحة الصلاة ابتداءً ودواماً ولو نفلاً أو جنازة أو سجود تلاوة إن ذكر وقدر ، فسقوطها في صلاة مطل كذكرها فيها بناء على القول بوجوب إزالة النجاسة ، وأما على القول بالسنية ، فلبست بشرط صحة بل شرط كمال أكيد ، وعلى معاصر الاحتراز عنه من النجاسات ، وهذه قاعدة كلية وذلك كحدث ملازم كثيراً بأن باقى كل يوم ولو مرة فيبقى عما أصاب منه سواء كان بولاً أو مذيّاً ، أو غيرهما ، ويباح دخول المسجد به ما لم ينجس نطقه فيمنع ، وكبل باليسور حصل في يده . فلا يلزم غسلها منه إن كثر الرد بها بأن يزيد على المرة في كل يوم بخلاف حصول بلل باليسور في ثوب أو بدن ، فإنه يعني عنه . وإن لم يكثر الرد ، وكثوب مرضعة ، أو جسدها ، فإذا أصابها شيء من نجاسة الولد بعد التخطف عنه لا إن لم تتحفظ ، ومثلها الكتف والجزار ، وكدون درم من دم مطلقاً منه ، أو من غيره ، وقبيح وصديد ، وكبول فرس لغاز بأرس حرب وكأثر ذباب حل على نجاسة ، ثم على الثوب أو الجسد وكوضع حجامه وكطين مظر وإن اختلطت العذرة بالمصيب لأن غلبت النجاسة على الطين ولا إن أصاب عينها ثوباً أو غيره اهـ من التمرح الكبير مع الدسوق عليه .

وَالْبَيْتُ فِي الْمَرَاثِمِ تَحَاتُّ
تَبْطُلُ فِيهَا كَالْجَنَابِ وَتَحْوَرُ
وَأِنْ تَكُنْ طَاهِرَةً مُنْتَهَدَةً
وَحَامِلَةً لَهَا بِرَبِّهَا تَبْطُلُ
وَبَسْطُ بَنَافِيسِ تَوْبِهِ عَلَيْهَا
وَبِأَعْيَادِهِ عَلَيْهَا بَطَلَتْ
وَالْمَرْءُ ذُو نَجَاسَةٍ يَتَوْبُهُ
وَذِكْرُهُ لِمَاءٍ فِي الرَّحَالِ
أَوْ طَرَأَ الْعِلْمُ بِهِ كَالْمُنْتَقَةِ
جَبِيْرَةً تَسْقُطُ خُفٌّ أَنْحَرَقَ
وَيَنْتَوِيهِمْ عَلَى الْجِصْمِ وَمَا
ثُمَّ عَلَى مَعَادِنِ التَّفَدُّ وَمَا
وَالشُّكُّ فِي النَّيَّةِ وَالْإِحْرَامِ
وَالْقَصْدُ بِالتَّعْمِيمِ فِي غَيْرِ مَحَلٍّ
وَالْفَتْحُ عَنْ لَبْسٍ مَعَهُ فِي عَمَلٍ
دُخُولُ فِي أُخْرَى بِنِيَّةِ السَّلَامِ
تَرْكُ صَلَاةٍ فِي صَلَاةٍ أَوْ بِمَا
أَوْ يَطْرُقُ حَدَثٌ أَوْ ذِكْرُهُ
كَكَلْمَةٍ تَرَكَهَا مِنْ ظَهْرِهِ
كَكَلْمَةٍ تَرَكَهَا مِنْ ظَهْرِهِ

كَتَرَكَ أَغْلَى لَفْظًا أَوْ كَشَفَلَ عَمَّا أَنَّى مِنْ فَرَضِهَا الْمُحْتَمَلِ

وَتَرَكَ رَفَعَ الْيَدَ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ

أَوْ زَادَ يَشَاءُ كَصُنْعِهِ وَكَتَمَتَيْنِ

وَيَاغِيَادِهِ إِذَا زَالَ سَقَطَ أَوْ زَادَ نَحَوَ سَجْدَةٍ عِنْدَ قَطْعِ

أَوْ جُلْعَلًا نَفَعَ أَوْ أَكَلَ أَوْ شَرِبَ أَوْ كَلَّمَ لَاسْتَهْوَا رَوَوْا

أَسْكَلَ وَشَرِبَ مَعَ سَلَامٍ يَقْتَرِنُ

وَيَاغِيَادِهِ حَدَّثَ وَلَمْ يَكُنْ

وَكَلَّعَافٍ وَسَلَامُهُ عَلَى شَكٍّ فَيَا أَنَّهُ قَدْ كَلَّعَ

يَتْلُوهُ نَحْمَةً عِنْدَ وَرْدٍ وَرَدَّةٍ أَوْ لِفَضَائِلِ سَجْدَةٍ

أَوْ سَجْدَةِ الْمَسْبُوقِ بَعْدِيًّا مَعَهُ أَوْ قَبْلِيًّا وَلَمْ يُوَافِ رَكْعَتَهُ

كَتَرَكَ قَبْلِيَّ أَيْ عَلَى سُنَنِ ثَلَاثَةٍ فَاعِلًا أَنْ طَالَ الزَّمَنُ

لِدُرْكِهِ يَأْصَحُ فِي الْعَلَاةِ أَرْبَعُ أَحْوَالٍ مُفَصَّلَاتٍ

فَرَضٌ فِي فَرَضٍ حَيْثُ طَالَ أَوْ رَكْعٌ

مَسَدًا عَلَى الْكِتَابِ لِلتَّيَمُّنِ

وَنَقْلٌ فِي نَقْلِ تِمَادَى فِيهَا كَنَقْلٍ فِي فَرَضٍ نَحْذُ تَنْبِيْهَا

وَعَكْسُهَا فَرَضٌ أَيْ فِي نَقْلِ كَالْأَوَّلَى فِي أَخْكَامِهَا تَامِجٌ

كَتَرَكَ رَكْعًا وَشَرْطًا يُنْبَدَا يَطُولُ أَوْ خُرُوجِهِ الْمُسْتَعِدَّةِ

وَمَنْ أُقِيمَتْ عَنْهُ وَهُوَ فِيهَا كَتَرَكَ عِنْدَ سُنَّةٍ تَلْفِيْهَا

أَوْ هَوَىٰ الْقُرْبِ قَدْ صَلَّاهَا وَفِي الْعِشَاءِ وَتَرَاهَا فَصَلَّاهَا
 أَوْ صَلَّى رَاكِبًا لِتَغْيِيرِ عُدْوِ أَوْ فَوْقَ بَيْتِ اللَّهِ دُونَ الْحَجَرِ
 مُسْتَذِيرًا مُتَرَقِّيًا مُتَرَبِّيًا تَرَكَ يَمِينًا وَأَجْتَنَبَ نِسْبًا
 وَبَطَلَتْ خَلْفَ مُعِيدٍ وَأَمْرًا تَجَنَّبُوا حَتَّىٰ فَاسِقٍ بِحَارِخَةٍ
 مَأْمُومٍ وَكَافِرٍ وَتَحْدِثِ عَدَا وَعِلْمٍ مُّقْتَدٍ بِالْمُحْدِثِ
 بِعَاجِزٍ عَنِ رُكْنٍ أَوْ بِجَاهِلٍ أَوْ بِأَمِيٍّ لِقَسِيرِهِ بِكَاسِلٍ
 أَوْ قَارِيٍّ مَاشِدٍ أَوْ صَيٍّ فِي فَرَضٍ وَعِيدٍ فِي مُخْتَلَفٍ
 وَهَلْ يَلَاحِظُ أَوْ لَا الْفَاحِشَةَ خَلْفَ كَبِيرٍ ظَاوِرًا وَضَادَّ وَاضِعَةً
 وَمَنْ نَوَى الْإِنْتِمَاءَ ثُمَّ قَصَرَ عَمْدًا فَتَبَطَّلُ كَتَمُهَا بِرَى
 وَبِمَخْصَصَاتِهِ لِلْإِنْتِمَاءِ فِي رَيْثِهِ الْقَصْرِ أَوْ الْإِنْتِمَاءِ
 وَتَأْطِرُ عَوْرَتَهُ (١) أَوْ هَوْرَةً لِإِمَامِهِ لَاغَيْرُهُ دَيْنٌ يَتَبَيَّنُ

(١) لأن ستر عورة المكلف بكثيف شرط لصحة الصلاة إن ذكر وقدر على
 لمتعد فتبطل بتركه فبعد أبدأ مع الذكر والقدرة ، ومع عدم أحدهما بعيد في الوقت
 وقيل : إن الستر واجب غير شرط لصحة الصلاة ، فيأثم تاركه عمداً وبعيد في الوقت
 كما بعيد العاجز والناسي بلائمه ، وقيل : بالسبئية ، وقيل : بالنسب ، ولم يفسر واحد
 هذين القولين ، والخلاف في العورة المطلقة ، وهي من رجل السواأتان ، وهما من القدم
 للذكر والأنثيين ، ومن المؤخر ما بين أليفيه ، وهو فم الذر ، وسمي ما ذكر سواأتين
 لأن كنههما يسوء الشخص ، ويدخل عليه الأحران ، فبعد مكشوف الأليين أو العانة
 كلا أو بعضاً بوقت ، ومن أمة : الفرج وما والاه من العانة ، وأما الفخذ وما فوق
 العانة لسرة ، فليس من العورة المطلقة فتصيد لكشفه في الوقت ، ومن حرة ما عدا
 صدرها وأطرافها وليس منها الساق بل من الخففة ، والحاصل أن المطلقة من الحرة بالنسبة
 للصلاة بطنها ، وما حذاء من السرة للركبة وهي خارجة فدخل الألبان والتخذان =

وَبِأَقْتِدَائِهِ بِزَيْدٍ ظَهَرَ خِلَافُهُ أَوْ صَلَّى ظَهَرَ انْتِقَارُ
 حَلْفِ مُصَلِّي الْمَضَرِّ مِثْلَ الشَّكِّ أَيْهَمَّا لِلْأُمُومِ؟ خُذْ مَا أَخَذَ
 وَبِانْتِقَالِ مُفْرِدٍ فِيهَا إِلَى جَمَاعَةٍ كَالْمَكْسَرِ فِيهَا مُبْطِلًا
 وَفِي مَرِيضٍ أَقْتَدَى بِمِثْلِهِ فَصَحَّ خَلْفُ فِي تَمَامِ فِعْلِهِ
 وَبِالسَّابِقَةِ فِي الْإِحْرَامِ وَمِثْلُهُ التَّخَالُفُ بِالسَّلَامِ
 وَبِالسَّوَادَةِ كَذَلِكَ فِيهِمَا وَتَارِكُ أَقْتِدَائِهِ مِثْلُهُمَا
 سَلَامٌ مِنْ غَيْرِ إِلَيَّ أُمَّهَاتٍ وَرَفَضَهُ كَذَلِكَ فَأَعْرِفَ حُكْمَهَا
 كَتَنكِيرِ السَّلَامِ أَوْ تَنْوِينِهِ تَقَدُّمُ الْمَجْرُورِ مِنْ فُتُوْنِهِ
 تَمَّتْ بِحَمْدِ اللَّهِ وَالصَّلَاةِ عَلَى النَّبِيِّ سَيِّدِ السَّادَاتِ
 مَعَ السَّلَامِ وَالْإِلَهِ وَصَحْبِهِ وَالْمُؤْمِنِينَ الْمُتَّبِعِينَ سُنَّتُهُ

= والدانة ، وما خاضى البطن من ظهرها ، وأما صدرها سواء كان كنفاً أو غيره ،
 وعنفها لآخر الرأس ، وركبتها لآخر القدم فمودة مخففة بكره كشفها في الصلاة ، وتناد
 في الوقت لكشفها وإن حرم النظر لذلك ١٥ من الشرح الكبير والدرر عليه .

فهرس

نظم مقدمة ابن رشد

صفحة	صفحة
١٧ باب فضائل التيمم .	٣ خطبة الكتاب .
١٨ هـ المسح على الخفين	بيان ما فرض على المباد .
فرائض الصلاة وسنها	٦ فرائض الوضوء .
ومستحباتها .	٧ القول في سننه .
٢٢ القول في القناع للنساء .	٨ فصل في فضائل الوضوء .
٢٤ الشروط التي توجب الصلاة .	فصل في مكروهات الوضوء .
٢٥ شروط الإمامة .	٩ نواقض الوضوء .
٢٨ بيان حكم الاقتداء بالإمام .	١٢ باب الفصل .
بيان حكم السهو .	بيان حكم القتل من فرائض
٣١ بيان حكم المسبوق .	وسنن وفضيلة .
٣٢ بيان حكم سهو الوضوء والفعل .	١٤ فصل في السنن .
٣٣ بيان حكم صلاة الجماعة .	١٥ باب فضائل القتل .
٣٥ باب الزكاة .	١٦ بيان فرائض التيمم وسننه
٣٦ هـ أصناف الحبوب .	وفوائده .
هـ زكاة التمار .	باب فرائض التيمم .
٣٧ هـ زكاة المعين .	١٧ باب سنن التيمم

٤٥ باب صلاة الجمعة .	٣٨ باب زكاة الإبل .
٤٧ « صلاة الجنازة .	« زكاة النعم .
٤٨ « في ترك الصلاة على الشهيد والسقط .	٣٩ « زكاة البقر .
٤٩ القول في الكفن وفي الخنوط وما يليها من الشروط .	« زكاة الحبوب .
٥٠ باب في الصبر وحسن التعمية .	٤٠ بيان حكم الصوم .
٥١ « السنن المؤكدة الحسنة .	٤١ سنن الصوم .
« الزكاة .	٤٢ باب الاعتكاف .
٥٢ فصل في رفع اليد قبل تمام الذبح .	« زكاة القطر .
٥٣ فصل في سنن الزكاة .	فصل في بيان المستحب في رمضان .
٥٨ منظومة مبطلات الصلاة .	٤٣ للقول في مكروهات الصيام .
للامامة السيد محمد الرقيق	٤٤ باب شروط الحج وأركانه .
	« سنن الحج .
	٤٥ « مواقيت الحج .